دور كاميرات المراقبة في ارتكاب الجرائم واكتشافها: دراسة ميدانية على عدد من الضحايا والجُناة

إعداد

د/ هبة عاطف السيد محمود عوض

مدرس بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة دمياط

Email: hebaatef@du.edu.eg

DOI: 10.21608/aakj.2025.382152.2056

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٥/٥م

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٧/٢م

ملخص:

- **إشكالية الدراسة:** تطورت علاقة الإنسان بالكاميرات إلى الحد الذي وصلت فيه إلى استخدامها في ارتكاب الجرائم.
- **هدف الدراسة:** التعرف على دور كاميرات المراقبة في حدوث الجرائم، مناقشة الآثار الاجتماعية لاستخدام كاميرات المراقبة، اقتراح رؤية لكيفية التعامل مع إيجابياتها وسلبياتها.
- **أهمية الدراسة:** كاميرات المراقبة من الموضوعات الجديدة في المجتمع المصري، فتوجد حاجة ماسة للتعرف على الجرائم التي تستخدم التصوير.
- **الإطار المنهجي:** نوع الدراسة: استكشافية تحليلية. تم استخدام: منهج دراسة الحالة، نظرية الأنشطة الروتينية، دليل دراسة الحالة على حالات عمدية (١٢) حالة.
- **نتائج الدراسة:** الإناث أكثر استهدافًا من الجُناه. جميع الجرائم التي تم فيها استخدام كاميرا مراقبة سرية، قد تمت. استخدام كاميرات المراقبة أدى إلى استحداث أنواع جرائم جديدة لم تكن موجودة من قبل وفي نفس الوقت أدى إلى تعزيز الأمن. تم الإمساك بالجاني في جميع الحالات التي تم الإبلاغ الرسمي عنها، لإن الدليل يكون قوي جدًا في حالة إثباتات تسجيلات كاميرات المراقبة.
- **توصيات الدرسة:** عمل حملات توعية للتدريب على اكتشاف أماكن كاميرات المراقبة المخفية، محاولة جمع أكبر عدد من الأدلة التي تُثبت أفعال الجاني ضد الضحية حتى لا يستطيع الإنكار.
- **الكلمات المفتاحية:** دور؛ كاميرات المراقبة؛ الجرائم؛ الأنشطة الروتينية؛ التصوير.

Abstract:

- **The problem**: Humanity's relationship with cameras has evolved to the point where they are now used to commit crimes.
- **Objective**: To identify the role of surveillance cameras in crime, their social impacts, and propose a vision for how to deal with their pros and cons.
- **Importance**: Surveillance cameras are a new topic in Egyptian society. There is an urgent need to identify modern crimes that use imaging.
- **Method**: Study Type: Exploratory Analytical. Used: Case study approach, Routine activities theory, case study guide on a deliberate sample (12) cases.
- **Results**: Females are more targeted than male perpetrators. The use of surveillance cameras has led to the emergence of new types of crimes that did not exist before.
- **Recommendations**: Conduct awareness campaigns to train them to discover the locations of hidden surveillance cameras. Try to collect the largest evidence proving the perpetrator's actions.
- **Keywords**: Role; Surveillance cameras; Crimes; Routine activities; Imaging

مقدمة:

قد قدمت تكنولوچيا المعلومات خدمات كبرى للمجتمع الإنساني من تيسير التواصل وتبادل للمعلومات إلى نشر المعرفة وتحقيق التنمية الاجتماعية، لكن في المقابل تحمل تلك التكنولوچيا مخاطر عديدة من أهمها مخاطر المساس بالحياة الخاصة للأفراد(١).

واختراع كاميرات المراقبة يُعد من أبرز ما قدمته التكنولوچيا للمجتمع الإنساني في العصر الحديث، حيث لم تكن موجوده من ذي قبل، وقد انتشر استخدامها في الآونة الأخيرة بشكل كبير في العديد من الأماكن، مثل: الطرق والشوارع، المؤسسات العامة والخاصة، المحال التجارية، ومعظم المناطق التي يتردد عليها الناس(٢).

فأصحبنا الآن محاطون بعدد لا حصر له من أجهزة التصوير؛ تتمثل في كاميرات المراقبة، بالإضافة إلى كاميرات الموبايلات الذكية، تستطيع جميعها تسجيل الأحداث وتوثيقها والإبلاغ عن الوقائع إن لزم الأمر(٣). بل وأن الدول المتقدمة تتخذ تحديًا حديثًا الآن وهو التعرف على الأفعال القائم على الرؤية باعتباره اتجاه جديد في مجال الرؤية الحاسوبية، بمعنى الرصد الفوري للأحداث في الأماكن العامة والسجون مثلًا للتصدي الفوري للمشاحنات على سبيل المثال، أثناء رؤيتها من خلال كاميرات المراقبة(٤).

وتُعد (المراقبة الذكية) بفيديو كاميرات المراقبة من أحدث الأنشطة أيضًا في مجال الرؤية الحاسوبية. حيث يتم استخراج معلومات قيمة بكفاءة عالية من خلال كميات هائلة من الفيديوهات التي تصورها كاميرات المراقبة، فتقوم بالكشف التلقائي عن الأجسام المهمة عن طريق تتبعها والتعرف عليها، بل أيضًا تفهم وتحلل نشاط تلك الأجسام. يُمكن تطبيق المراقبة الذكية في بيئات متنوعة عامة وخاصة، يكون هدفها الأمن الداخلي ومنع الجريمة مثل مراقبة: حركة المرور، المرضى وكبار السن والأطفال داخل المنازل، المطارات، محطات القطارات، الطرق السريعة، مواقف السيارات، مراكز

التسوق. ويتزايد الاهتمام بالمراقبة نظرًا لتوافر كاميرات المراقبة مما قلل من تكلفتها، في حين أن الإنسان تزداد حاجته إلى السلامة والأمان يومًا بعد يوم، فأصبحت الحياة الإنسانية تضم الآن الآلاف من الكاميرات التي تجمع كميات هائلة من البيانات يوميًا(٥).

أولًا: إشكالية الدراسة:

قد اقتحمت التكنولوچيا الحديثة حياة البشر في شكل أجهزة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وبمرور الوقت أصبح الإنسان مُجبَر على استخدام تلك الأجهزة، وإلا فسوف يتعرض لأن يكون متخلفًا عن رَكب الحضارة الإنسانية.

وتُعَد كاميرات المراقبة من أبرز الأجهزة التي فرضت نفسها على الواقع الإنساني، حيث أصبحت بمثابة العين الساهرة في كل الأوقات والأماكن، وبذلك فقد أدى وجودها إلى تغيير الكثير من سلوكيات الأفراد وتغيير طريقة تفكيرهم من حيث الانضباط والشعور أو عدم الشعور بالأمن بشكل عام.

بل وتطورت علاقة الإنسان بتلك الكاميرات إلى الحد الذي وصلت فيه إلى استخدامها في ارتكاب الجرائم، باعتبارها شكل متداول للتكنولوچيا يستطيع انتهاك الحياة الخاصة للأفراد بكل سهولة. فجميعنا قد سمعنا عن ملابسات انتحار طالبة العريش نيرة صلاح في عام ٢٠٢٤م، وأن التصوير والابتزاز كان له دور في الواقعة.

فقد غيرت كاميرات المراقبة ميكانيزمات ارتكاب الفعل الإجرامي وجعلته مختلف عن ذي قبل؛ بحيث مكنت المجرمين الآن من زيادة الفرصة في الاعتداء على الضحايا عن طريق تصويرهم أثناء ممارستهم للتفاعلات الاجتماعية، وفي نفس الوقت وفرت الكاميرات أدلة الإثبات على المجرمين لأنها تستطيع رصد ملابسات الجرائم بدقة شديدة.

وتبعًا لإحدى الدراسات التي تم إجرائها في عام ٢٠٢٣م، كانت الكاميرات المخفية التي يُمكن تثبيتها بشكل سِري، هي نوع أكثر مبيعًا على أمازون، ويُمكن دمج هذه الكاميرات في أدوات منزلية كساعة المنبه، وعادة ما تُباع على أمازون بمبلغ يتراوح

بين ٥٠ إلى ١٢٠ دولار، ويتم التحكم فيها عن طريق تطبيقات الموبايل المتوفرة بشكل مجاني على نظامي التشغيل IOS و Android مثل تطبيق Look Cam الذي قد تجاوز عدد تنزيلاته نصف مليون على متجر Google Play[٦]. وهذا النوع الخفي من الكاميرا يتم استخدامه في تصوير أشخاص دون عِلمهم، ويكون هذا بهدف إيجابي لإيقاع المجرمين وإثبات الأدلة عليهم، أو لهدف سلبي كتصوير أفراد وابتزازهم وغالبًا هذ هو الهدف الأكثر انتشارًا.

وعلى الجانب الآخر توجد كاميرات المراقبة الظاهرة، والتي أظهرت آثار إيجابية بعد استخدامها، وذلك حسب أبحاث تجريبية تضمنت مقاييس قبل وبعد تركيب الكاميرات، وتم التوصل إلى أن الجرائم المُبلَغ عنها لدى الشرطة قد انخفضت انخفاضًا كبيرًا نسبيًا بعد التصوير بفيديو كاميرات المراقبة[٧]. فقد وصفت المملكة المتحدة كاميرات المراقبة بأنها ضرورية وحيوية للكشف عن المجرمين، في حين أن إدارة شرطة العاصمة واشنطن وصفتها بأنها أداة "لا تُقَدَر بثمن" في تحقيقات الشرطة[٨].

من هنا يتشكل التساؤل الرئيس لهذه الدراسة في: ما الدور الذي تلعبه كاميرات المراقبة المخفية والظاهرة في حدوث أو اكتشاف الجرائم بين البشر خلال حياتهم الاجتماعية؟.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي في التعرف على دور كاميرات المراقبة في ارتكاب الجرائم، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي هدفين فرعيين، هما:

١) التعرف على كيفية استخدام كاميرات المراقبة في خلق أشكال جديدة من الجرائم، وتحديد الآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك.

٢) التعرف على كيفية استخدام كاميرات المراقبة في اكتشاف الجرائم، والتوصل إلى رؤية لكيفية التعامل مع إيجابيات وسلبيات استخدام كاميرات المراقبة.

ثالثا: أهمية الدراسة:

١) الأهمية النظرية:

- محاولة إضافة موضوع بحثي جديد في علم الاجتماع، حيث أن موضوع كاميرات المراقبة لم يتم دراسته إلا نادرًا جدًا في علم الاجتماع على حد عِلم الباحثة.
- كاميرات المراقبة من الموضوعات الجديدة في المجتمع المصري، حيث أنها ظاهرة حديثة دخلت على الحياة البشرية، بل وأنها تتجه نحو الانتشار.

٢) الأهمية التطبيقية "الميدانية":

- مواكبة التقنيات التكنولوچية التي أصبحت ضرورة حتمية في شتى مجالات الحياة.
- الحاجة الماسة للتعرف على الجرائم الحديثة التي تستخدم تكنولوچيا التصوير في ارتكابها.
- محاولة وضع تصور اجتماعي علمي عن كاميرات المراقبة يُفيد مستخدميها.
- تحذير الأفراد من الوقوع كضحايا لكاميرات المراقبة، ونصحهم برد فعل سليم يعتمد على خبرة ضحايا سابقون.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

يتمحور التساؤل الرئيسي في: ما الدور الذي تلعبه كاميرات المراقبة في ارتكاب الجرائم، ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، مِثل:

س١: ما كيفية استخدام كاميرات المراقبة في خلق أشكال جديدة من الجرائم؟

س٢: هل أحدثت كاميرات المراقبة آثار اجتماعية على الأفراد والمجتمع؟

س٣: ما كيفية استخدام كاميرات المراقبة في اكتشاف الجرائم؟

س٤: كيف يتم تدعيم الاستخدام الإيجابي لكاميرات المراقبة؟

س٥: كيف يتم تجنُب أضرار كاميرات المراقبة؟

خامسًا: مفاهيم الدراسة:

١) الـــدور:

التعريف اللغوي للدور يعني الاطلاع بمهمة، وهو مفهوم اجتماعي في الأساس حيث ترافق ظهوره مع التطورات التي شهدتها العلوم الاجتماعية، يدور حول عمل مخصص يجب القيام به(٩).

التعريف الإجرائي للدور: يتلخص في الإجابة على السؤال: كيف تم استخدام كاميرات المراقبة عند حدوث الجريمة؟. حيث يُمكن استخدامها في ارتكاب الجريمة ذاتها، أو تسجيل أحداث الجريمة أثناء ارتكابها.

٢) الجرائم:

توصف الجريمة بأنها سلوك إنساني منحرف، حيث يتم الاعتداء على حق من الحقوق التي يحميها الشرع أو القانون. وقد شهدت الإنسانية على مر العصور أشد الجرائم وحشية نتج عنها مآسي وكوارث، فالجريمة ليست حدثًا مفاجئًا(١٠).

ومن المنظور السوسيولوچي فالجريمة فِعل يخترق قواعد الضبط الاجتماعي، مما يؤدي إلى حدوث الاضطراب في المجتمع(١١). أي أن الجريمة تعني خروج عن مسار المقاييس الجمعية، وانحراف عن الأسس الأخلاقية التي أقرتها الجماعة(١٢). وبذلك يُمكن وصفها بأنها ظاهرة اجتماعية سلبية تُظهِر مدى الخلل والارتباك في العلاقات الاجتماعية(١٣).

ومع تطور التكنولوچيا، أصبحت الحياة الاجتماعية والثقافية أكثر تعقيدًا، مما ساهم في تعقيد أساليب ارتكاب الجريمة في عصر ثورة المعرفة(١٤)، فمن أحدَث الطرق الإجرامية الخبيثة التي يتخذها المجرمون كمحاولة لإخفاء جرائمهم هي التحايل على نظام المراقبة، حيث يقوم المجرمون بالتسلل من أمام كاميرات المراقبة دون أن يتم اكتشافهم، عن طريق وضع صفيحة كرتونية صغيرة أمام أجسامهم مُوَجهة نحو كاميرا المراقبة(١٥).

الجريمة الإلكترونية: كل سلوك غير مشروع ينتج عن استخدام المعلوماتية والتقنية الحديثة، ويرتبط بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها(١٦). أي أنها أفعال لها صلة جنائية تُرتكب باستخدام شبكة الإنترنت، ومن أمثلتها اختراق الأجهزة الإلكترونية وسرقة المعلومات من عليها(١٧). ويطلق عليها مسميات أخرى مثل: جرائم الكمبيوتر، الجريمة السيبرانية، وجرائم التقنية العالية(١٨).

التعريف الإجرائي للجرائم:

- النوع الأول "سلبيات استخدام تقنيات التكنولوچيا": يقوم الجاني بتدبير أفعال يتم فيها استخدام كاميرا المراقبة، من أجل إيذاء الضحية.

وتوجد هنا طريقتين للجرائم: (جرائم يستخدم فيها الجاني فعل التصوير مباشرة بكاميرات المراقبة ثم يهدد الضحية، ونوع آخر هو أعلى تقنية يتم فيه اختراق باستخدام الإنترنت وسرقة الصور التي تقوم كاميرات المراقبة بإلتقاتها أي جريمة إلكترونية متكاملة الأركان).

- النوع الثاني "إيجابيات استخدام تقنيات التكنولوچيا": تحدث الجريمة بشكل تلقائي، فتقوم كاميرا المراقبة بتسجيل الأفعال، مما يودي لمساعدة الضحية وإثبات الجريمة على الجاني.

٣) كاميرا المراقبة:

جهاز يتم استخدامه في التصوير الفوتوغرافي، فيتم أخذ لقطات لصور كائنات حية أو جمادات، عن طريق سطح حساس للضوء، حيث تتكون من مربع ضيق ومُحكم الإغلاق يحتوي على فتحة لتمرير الضوء خلال تصوير مشهد معين(١٩).

ويوجد نوع من التسجيل يطلق عليه (التسجيل السلبي) وهو يعني أن كاميرا المراقبة تقوم بتصوير جميع الأنشطة على مدار الوقت، وتقوم بتخزينها فينتج لدينا مجموعة فيديوهات ضخمة، وإن تم اكتشاف أي سلوكيات مشبوهة أو أي حادث، يقوم

أحد من البشر باسترجاع جميع الفيديوهات المؤرشفة في الكاميرا ويحللها يدويًا، مما قد يؤثر هذا الإجراء على الحاجة إلى اتخاذ قرار أمني سريع ودقيق، علاوة على أن هذا النوع من المراقبة التقليدية لا يُظهر غير مكان واحد فقط ثابت، وربما يشوب التصوير مجموعة من المعيقات مثل الضوضاء أو إضاءة منخفضة مما يُخفض من درجة كفاءة التصوير[٢٠].

وعلى الجانب الآخر يوجد نوع من التسجيل يطلق عليه (التسجيل الإيجابي) بمعنى أنه يوجد نوع من كاميرات المراقبة تندرج ضمن تقنيات الذكاء الاصطناعي، يُطلق عليها كاميرات المراقبة الذكية، حيث أنه تم توظيفها في تحليل الصور والفيديو لاكتشاف أماكن تواجد الأشخاص المشبوهين والتعرف على الأمور غير الطبيعية، ثم تنبيه مركز التحكم مباشرة بما يحدث. ويتم استخدام تلك التقنية في مجالات مثل الأمن الإلكتروني، الطائرات الذكية بدون طيار[٢١]. ذلك يتم بآلية برمجة كاميرات المراقبة على أن هناك أفعالًا طبيعية مثل التلويح باليد والجلوس والمشي، وتوجد أفعالًا غير طبيعية مثل الركل واللكم واستخدام السكين وتوجيه المسدس، وعن طريق إجراء هذا التصنيف باستخدام الشبكات العصبية الصناعية التي يتم تزويد الكاميرا بها، تقوم الكاميرا بتنبيه مركز التحكم عند حدوث أي شيء غير طبيعي[٢٢].

التعريف الإجرائي لكاميرات المراقبة: أجهزة إلكترونية يتم تركيبها في أماكن تواجد الأفراد، من أجل رصد مجريات التفاعلات اليومية. يُمكن استخدامها في الإيذاء أو النفع، وتنوه الباحثة أنها عند رصد الحالات في الجزء الميداني: أطلقت كلمة جريمة على الحالات التي استخدمت الكاميرا في إيذاء الآخر "ذلك لأن جميع صور الضرر التي ألحقها الجُناه بضحاياهم كانت من النوع الشديد الذي يُمكن تصنيفه بأنه فعل إجرامي"، وأطلقت كلمة واقعة على الحالات التي استخدمت الكاميرا في نفع صاحب الكاميرا أو أشخاص آخرين.

وعند وصف كاميرات المراقبة كنموذج للذكاء الاصطناعي الضيق، فيُمكن اعتبار أن الكاميرا لديها القدرة على محاكاة عضو من الأعضاء البشرية (العين البشرية) في عملها أي رؤية العالَم المادي، وأن تلك الكاميرات لديها القدرة على تخزين واسترجاع الصور والفيديوهات مثلما يستطيع (العقل البشري من التخزين والاسترجاع)، بل وأن الكاميرات لديها القدرة التي تتفوق بها على الإنسان عن طريق مشاركة الآخر في عرض الصور والفيديوهات وهو ما لا يستطيع العقل البشري فِعله إلا ذاتيًا داخل ذاكرة الإنسان الشخصية وبدون مشاركة رؤية مع الآخر.

سادسًا: الدراسات السابقة:

- **محور كاميرات المراقبة:**

١) آفاق الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي- ٢٠٢٤م[٢٣]:

ترجع أهمية الدراسة إلى أن التطور التكنولوچي الذي يشهده العالم قد أدى إلى انتهاك حقوق وحريات الإنسان من خلال المس بحياته الشخصية سواء بعلمه أو عن طريق ممارسات غير أخلاقية تنتج عنها جرائم إلكترونية، ذلك يرجع إلى أن التغيرات الرقمية في تقنيات المراقبة من خلال الذكاء الاصطناعي لم تعد كمية فقط من حيث التغطية والكثافة والسرعة بل أيضًا أصبحت نوعية من حيث توافر المعلومات الأكثر قابلية للنقل والتخزين. تناولت الدراسة الدستور المغربي لسنة ٢٠١١م الذي اختص بحقوق الأفراد في حماية حياتهم الخاصة المتمثلة في الاستعمال المكثف لأجهزة التصوير والتسجيل، حيث يخضع المسئولون عنها لالتزامات تتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث لا يجوز المراقبة بالكاميرات إلا من أجل سلامة الأشخاص والممتلكات – وإلا تعرض الشخص الذي يستخدم كاميرات المراقبة للسجن والغرامة – ولا تتعدى مدة الاحتفاظ بالصور مدة ثلاثة أشهر.

٢) فعالية أنظمة المراقبة من حيث التكلفة: دليل من مدينة بولندية – ٢٠٢٢م[٢٤]:

تتمحور أهمية الدراسة في أن كاميرات المراقبة أصبحت ذات شعبية عالمية كإجراء للوقاية من الجرائم، مما جعل اعتبارات فعاليتها وكفاءتها لا تزال محل نقاش. في هذه الورقة البحثية تم بحث مدى فعالية نظام كاميرات المراقبة من حيث التكلفة، تم استخدام منهج دراسة الحالة في مدينة بوزنان البولندية، شمل التحليل ثلاث عناصر (الفعالية الوقائية لكاميرات المراقبة، تكاليف تركيب وتشغيل نظام المراقبة، تكاليف الجريمة) وتم جمع بيانات من الشرطة لثلاث أنواع جرائم (سطو السيارات، إتلاف السيارات، السرقة). بعد مرور عام من تركيب كاميرات المراقبة، وُجد أن الخسائر المالية بسبب الجرائم قبل تركيب الكاميرات أعلى من تكلفة تركيب الكاميرات في بعض المناطق لكنها غير فعالة في مناطق أخرى، بالتالي تم استنتاج أنه يجب الحذر عند تركيب أنظمة المراقبة حيث يجب مراعاة نوعية الجرائم المستهدفة وتكاليفها، رغم أن استخدام مقياس التكلفة يعتبر مقياسًا قويًا عند تقييم تجربة نظام المراقبة إلا أنه يُعد أمرًا صعبًا عمليًا بسبب صعوبة تحديد التكاليف والفوائد الاجتماعية.

٣) تأثير كاميرات المراقبة العامة على معدلات كشف الجرائم– ٢٠٢١م[٢٥]:

تقوم فكرة البحث على أنه يوجد تراث أدبي كثير تناول فوائد كاميرات المراقبة المُستخدَمة في أماكن عامة في الحد من الجريمة، لكن الفوائد من كاميرات المراقبة في ردع الجرائم لا تتساوى مع قيمة تكلفتها، ومع ذلك فتوجد فائدة أخرى من تركيب كاميرات المراقبة في التحقيقات وتصفية القضايا، وتلك النقطة الأخيرة هي التي لم تخضع لدراسات كافية ولهذا فكان هذا هو الهدف من إجراء هذه الورقة البحثية. الإجراءات المنهجية: تم عمل تصميم لدراسة فعالية كاميرات المراقبة قبل وبعد التركيب في الأماكن العامة، في ولاية تكساس. نتائج الدراسة: كان هناك استهداف من اللصوص لسرقة كاميرات المراقبة نظرًا لدورها الفعال في إثبات الجرائم وتصفيتها بسرعة كبيرة.

٤) عين الصقر: كاشف تهديدات مدعوم بالذكاء الاصطناعي لكاميرات المراقبة الذكية – ٢٠٢١م[٢٦]:

تهدف الدراسة إلى تطبيق أنظمة مراقبة ذكية تكون لديها القدرة تلقائيًا وبشكل آني على تحديد الأشخاص الذين قد يشكلون خطرًا أمنيًا على الجمهور، ذلك النظام يستطيع كشف مختلف الأسلحة والوجوه الملثمة وأي جسم مشبوه وحركة المرور. أهمية الدراسة في المساعدة على منع وقوع جرائم إطلاق النار الجماعي. قدمت هذه الورقة البحثية نموذجًا أوليًا يُسمى Hawk-Eye أو عين الصقر وهو كاشف تهديدات مدعوم بالذكاء الاصطناعي يُستخدم لكاميرات المراقبة الذكية، يعتمد على خوادم مركزية مستضافة في السحابة cloud يتميز بالثقة في نتائجه خلال وقت قصير مع متوسط دقة تصل إلى ٩٤%.

٥) تقدير تأثير برنامج كاميرات المراقبة المتكاملة على الجريمة– ٢٠٢٠م[٢٧]:

يهدف البحث إلى دراسة دور كاميرات المراقبة (المزودة بالرصد الاستباقي: أي ربط تلك الكاميرات بجهاز الشرطة مباشرة، وحضور الضباط إلى أماكن وجود الكاميرات إذا لزم الأمر). تم استخدام تصميمًا شبه تجريبي في ديترويت– لندن لمدة عامين، تم جمع بيانات أول ٨٧ شركة تم ربطها بالمشروع الأخضر (هدفه تزويد الأماكن العامة بكاميرات مراقبة مع الاستجابة الفورية من الشرطة)، تمت المقارنة مع شركات أخرى مطابقة لكن لا توجد بها كاميرات المراقبة. توصلت الدراسة إلى أن شركات الضوء الأخضر قد شهدت زيادة في بلاغات جرائم الممتلكات والتي لم يكن يتم الإبلاغ عنها من قبل نظرًا لأنها سرقات بسيطة، مع مرور الوقت انخفضت جرائم الممتلكات وجرائم الفوضى ولم تنخفض جرائم العنف.

٦) **توقع دعم المواطنين لكاميرات المراقبة. هل شرعية الشرطة مهمة؟- ٢٠٢٠م**[٢٨]:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العوامل التي تُشكل رأي المواطنين تجاه كاميرات المراقبة في الأماكن العامة. تم استطلاع رأي عدد (٥٧٠) طالبًا جامعيًا بروسيا. توصلت الدراسة إلى أن غالبية الشباب يؤيدون استخدام كاميرات المراقبة في الأماكن العامة، لكن الذكور لديهم نظرة سلبية تجاه كاميرات المراقبة مقارنةً بنظرة الإناث، الخوف من الجريمة واعتبارات الخصوصية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقبول كاميرات المراقبة من أجل بناء أساس للتعاون الأمني في العصر الرقمي.

٧) **الخصوصية والأمان في الكاميرات المتصلة بالإنترنت- ٢٠١٩م**[٢٩]:

يتمحور موضوع الدراسة في أن إنترنت الأشياء يُمكِننا الآن من مشاركة الأحداث الواقعية وقت حدوثها، لكن ذلك ربما يؤثر على عامل الخصوصية لأننا نرى ونعرف معلومات عن سلوكيات الآخرين. ركزت هذه الورقة على كاميرات المراقبة المتصلة بالإنترنت، تمت إجراءات الدراسة الميدانية على كاميرا يتم التسويق لها على أنها مراقبة للأطفال ونوع آخر يتم التسويق له على أن الغرض منه هو مراقبة المؤسسات لأغراض أمنية ومادية. توصلت الدراسة إلى أن كلا النوعين من الكاميرات يحتوي على ثغرات أمنية، وأن هناك شركة واحدة تصمم الوظائف والمواصفات الأساسية للكاميرات ثم تقوم شركات أخرى بالتسويق للمنتج لكن تحت علاماتهم التجارية الخاصة بهم وأيضًا يربطون الكاميرات بالموبيلات الشخصية عن طريق تطبيقات موبايل مختلفة قامت كل شركة بتطويرها لنفسها لكن يتم ربطها بتطبيق سحابي خاص بالشركة الأم المُصنعة لمواصفات الكاميرات.

٨) **كاميرا أمنية تعمل بالحركة باستخدام Raspberry Pi - ٢٠١٧م**[٣٠]:

تركز تلك الدراسة على موضوع التطورات المبتكرة التي مهدت الطريق لوجود منازل ذكية، لأن ذلك أصبح أمر مُلح في عصرنا هذا. ترجع أهمية الدراسة إلى تشكيل

نظام مراقبة في المنازل التي يتركها أصحابها بدون أي شخص بها. طورت هذه الورقة البحثية نظام تحكم آلي للمنازل، يستطيع رصد أي حركة مثل فتح وإغلاق الأبواب أو كسر نافذة أو أي حركة تحدث في أي غرفة. الإجراءات المنهجية: باستخدام المنهج التجريبي، تم تجربة مدى نجاح نظام آلي لمنزل ذكي بكاميرات المراقبة الذكية. أظهرت النتائج أن هذا النظام فعال في المنازل أثناء غياب أصحابها، حيث تستطيع كاميرا المراقبة إرسال تنبيهات لصاحب المنزل.

٩) ملخص فيديو لكاميرات المراقبة– ٢٠١٦م[٣١]:

تبرز أهمية الدراسة في الحاجة إلى معالجة العدد الكبير من مقاطع الفيديوهات التي تسجلها كاميرات المراقبة على مدى فترة زمنية كبيرة. فتقترح هذه الورقة نهجًا علميًا لإنتاج ملخصات فيديو سريعة ومختصرة لما قامت الكاميرا بتسجيله، بحيث يحافظ هذا المختصر على العناصر المهمة المُسجَلة. الإجراءات المنهجية: تم تقديم ثلاثة مقاييس لتقييم أداء ملخص الفيديو: (طول الضغط، كمية النشاط المُحتَفظ بها، كمية النشاط المدمجة). نتائج الدراسة: تم إثبات فعالية ناجحة لتلخيص الفيديوهات بالاعتماد على المقاييس الثلاثة المُقترح الاعتماد عليها.

– محور الجرائم:

١) المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي – ٢٠٢٤م[٣٢]:

ترجع أهمية الدراسة إلى أن التطور العلمي في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قد أدى إلى ظهور جرائم جديدة لا يرتكبها الإنسان بشكل مباشر، بل يقوم بها الذكاء الاصطناعي إن خرج عن مساره الطبيعي وتم فقد السيطرة عليه. تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي. نتائج الدراسة: ظهور ما يسمى بالمسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، وأن القواعد التقليدية لا تتلاءم مع مواجهة تلك الجرائم.

٢) دور صحافة الفيديو في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الالكترونية – ٢٠٢٤م[٣٣]: [توجد علاقة مع تلك الدراسة: حيث أن كاميرات المراقبة هي عامل مشترك بين تلك الدراسة وبين الدراسة الحالية].

تهدف الدراسة إلى رصد مدى الاهتمام بالجرائم الإلكترونية عن طريق استخدام صحافة الفيديو بالصحف الإلكترونية. نوع الدراسة وصفية اعتمدت على منهج المسح الإعلامي، عينة الدراسة عبارة عن محتوى فيديوهات موجودة على المواقع الإلكترونية لصحف: اليوم السابع وأخبار اليوم والوطن، واستعانت بأداة تحليل المضمون. توصلت الدراسة إلى أنه بفضل تطور التكنولوجيا أصبح من السهل استخدام كاميرات الهواتف الذكية وكاميرات المراقبة مما أدى إلى انتشار صحافة الفيديو، التي تُعد الآن بمثابة أداة قوية في توثيق الأدلة الجنائية لأنها تتيح عرض التفاصيل بشكل مرئي وسمعي مما يسهل فهم سياق الجريمة وتحقيق العدالة بشكل أفضل. وأوصت باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في صحافة الفيديو لتحليل الجرائم مما يساعد في كشف الأدلة الجنائية بشكل أكثر قوة وفعالية.

٣) استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحديد هوية مرتكب الجريمة وحجيتها في الإثبات الجنائي (دراسة مقارنة)– ٢٠٢٢م[٣٤]:

يتمحور موضوع الدراسة في أن الذكاء الاصطناعي هو سيف ذو حدين؛ يُمكن استخدامه في النواحي الإيجابية، وأيضًا السلبية. أهمية البحث في دراسة إمكانية استخدام نفس ما يستخدمه المجرمون من تقنيات الذكاء الاصطناعي لأغراض إجرامية، في إثبات أدلة ارتكاب الجرائم عليهم بما لا يدع مجالًا للشك، ذلك نظرًا لقوة التقنيات الحديثة في حل لغز الجريمة عن طريق استخدام بعض التطبيقات العملية في علم التصوير الجنائي وعلم البصمات. من الصعوبات التي واجهت الدراسة أن قانون الإجراءات الجنائية المصري لم يتضمن مواد قانونية تخص استخدام الذكاء الاصطناعي في التحري عن مجرم تقنية المعلومات.

- **تعقيب على الدراسات السابقة:**

١- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في: أن موضوع كاميرات المراقبة موضوع مهم جدًا، وبذلك فجدير به الدخول في الحقل السوسيولوچي لتنظيم حقوق وواجبات الأفراد عند استخدامها.

٢- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في: تدعيم العرض النظري لأجزاء الدراسة، بما في ذلك اختيار النظرية الأنسب لموضوع البحث.

٣- يؤخذ على الدراسات السابقة بعض الفجوات البحثية مثل:

أن أغلب الدراسات العربية التي تناولت استخدام كاميرات المراقبة تنتمي إلى تخصص القانون، وأغفلت معظم التخصصات الأخرى لتلك الظاهرة. ذلك بدوره أدى إلى أن تلك الأبحاث القانونية اهتمت بالجانب التشريعي أكثر من غيره من الجوانب، أي اهتمت بمدى مشروعية التعدي على حياة الأفراد الخاصة والعامة وتصويرها، ومتى وأين وإلى أي مدى يتم السماح بفعل التصوير.

لم تأتي الدراسات السابقة بحالات حقيقية من واقع المجتمعات العربية لدراستها وتحليلها، وهذا ما حاولت الدراسة الحالية الاهتمام به بشكل جوهري، فحاولت ربط الإطار النظري بالدراسة الميدانية للبحث.

سابعًا: استخدامات كاميرات المراقبة في الحياة الاجتماعية:

تُعتبر كاميرات المراقبة رد فعل عالمي للتصدي للجريمة، بل وأنه رد الفعل الاجتماعي الأهم على الإطلاق، حيث تم الترويج له في المملكة المتحدة من أجل العمل على زيادة تركيب كاميرات المراقبة، والتي يطلقون عليها كاميرات الدوائر التليفزيونية المغلقة closed-circuit television (CCTV)[٣٥].

فقد اجتذب مجال كاميرات المراقبة للتصوير بالفيديو بهدف مراقبة الأماكن العامة – سواء من قِبل الجهات الحكومية أو المواطنين العاديين– اهتمامًا ملحوظًا في

السنوات القليلة الماضية، لا سيما ذلك كان بسبب التقدم الهائل في تقنية التعرف على الوجوه[٣٦]. وذلك الظهور السريع لأنظمة المراقبة يعود بالتأكيد إلى أنه شيء ضروري لتلبية احتياجات الناس من أجل جودة حياة أفضل لهم، وأصبحت المدن الذكية الآن أكثر ذكاءً من ذي قبل بفضل مساعدة تقنية كاميرات المراقبة، والتي تُعد بمثابة فكرة ثورية في مجال إنترنت الأشياء، لكن على الجانب الآخر فإنه يثير مخاوف جديدة تتعلق بأمن المعلومات[٣٧].

وتُعَد المجالات الاقتصادية من أهم الأنساق التي أصبحت تَعتبر أن كاميرات المراقبة بنية تحتية لا يُمكن الاستغناء عنها، ذلك نظرًا للدور الكبير الذي تقوم به في تسهيل عملية مراقبة جميع أجزاء المؤسسات التجارية، حيث أصبحت تلك التقنية من أكثر التقنيات استخدامًا سواء في مراقبة الأداء المهني أو مراقبة الممتلكات المادية للمؤسسة لحمايتها من السرقات. وبذلك فإن كاميرات المراقبة توفر امتيازات عديدة منها توفير الوقت والجهد لأنه أصبح لا داع للإشراف المباشر في مراقبة الأنشطة، وتوفر الأعباء المادية التي قد تحتاجها عملية المراقبة التقليدية في تشغيل عاملين للحراسة[٣٨].

حتى وإنه على المستوى الواقعي أثناء إجراء الدراسة الميدانية قالت إحدى الحالات أنها استفادت من تركيب الكاميرات في الأماكن التجارية، حيث قالت بأنها كانت في إحدى المولات لشراء ملابس، وكانت تصطحب معها ابنها الذي خرج من المول أثناء انشغالها بالبحث عن موديلات مناسبة، حيث كان أمام المول محل لعب أطفال. بحَثت بشتى الطرق عن ابنها لكنها لم تجده، وعلى الفور طلبت من موظف الأمن مراجعة الكاميرات وبالفعل توصلت إلى ابنها.

ويوجد مجال حيوي آخر لاستخدام كاميرات المراقبة الذكية، وهو مجال المؤسسات التعليمية، حيث توجد كاميرات في الوقت الحاضر تستطيع القيام بوظائف تحليلية مثل إحصاء حضور الطلاب للمحاضرات عن طريق تكنولوچيا كشف الوجوه والتعرف عليها[٣٩].

وإيجازًا فإن الدول غالبًا ما تسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيا بهدف العمل على منع الجريمة، ومن هذا المنطلق فهناك خطط لتنفيذ آلية وضع كاميرات مراقبة للأماكن المهمة، ليس لمراقبة الأفراد بل لخدمتهم عن طريق رصد الأحداث على مدار الوقت، لأن من المعروف أن كاميرات المراقبة عامل مهم في منع الجريمة، فبمجرد أن يعلم المجرم أن المكان مغطى بالكاميرات، سرعان ما يتراجع عن ارتكاب الجريمة(٤٠).

ثامنًا: الإطار المنهجي:

١) نوع الدراسة ومنهجها:

نوع الدراسة: استكشافية تحليلية، حيث قامت الباحثة بمحاولة لفهم أعمق واستكشاف لجرائم لعبت فيها كاميرات المراقبة دور حيوي. ثم حاولت تحليل وقائع الأحداث للتوصل إلى تأثير الدور الذي أصبح على الكاميرات أن تقوم به أو استكشافه.

منهج الدراسة: منهج دراسة الحالة، حيث أنه الأنسب في الحصول على معلومات دقيقة عن الحالات، ذلك نظرًا لطبيعة الموضوع التي لها علاقة بالحياة الاجتماعية وأحيانًا الشخصية للحالات.

٢) نظرية الأنشطة الروتينية Routine Activities Theory

يتضح من مناقشات مؤسسي نظرية الأنشطة الروتينية (كوهين & فيلسون) Cohen & Felson عام ١٩٧٩م بأنهم طوروها في الأصل لكي يفسروا الجرائم على المستوى الكلي، فلم تركز تلك النظرية في البداية على سبب وقوع الفرد ضحية بل كانت تركز على أسباب ارتفاع وقوع الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن على مدى العقود القليلة الماضية كان يتم استخدام تلك النظرية لتفسير أسباب وقوع الضحايا على المستوى الفردي، ولعل تلك المرونة في اتجاهات تلك النظرية هي التي جعلتها شائعة جدًا ويتم استخدامها على نطاق واسع في تفسير الجريمة هذه الأيام(٤١).

يُلاحظ أن المخاطر قد أصبحت موضوعًا حيويًا، حتى أنها تحولت إلى نظرية في العلوم الاجتماعية تكشف عن أحد أهم التغيرات التي أصابت بنية المجتمع العالمي. حيث ظهرت لدينا أشكالًا جديدة من الخطر، تختلف جذريًا عما ألفناه سابقًا، بل وأنه يصعُب السيطرة عليها(٤٢).

فقد افترضت نظرية الأنشطة الروتينية أن الجريمة لم تعد تحدث بسبب الأسباب الاجتماعية المتعارف عليها مثل البطالة والفقر، بل حسب رأي العالِمان (كوهين وفيلسون) فإن الجريمة تحدث بسبب ازدهار المجتمع الحديث. وذلك لأنه يوفر العديد من الفرص لحدوث الجريمة، فقد ساعدت الكثير من التغيرات الاجتماعية على حدوث الجرائم مثل (زيادة التحضر، ظهور بعض أنماط الحياة الحديثة كالتوسع في الضواحي، بل وحتى استخدام السيارات يُسهل على المجرمين تحركاتهم أثناء ارتكاب الجرائم)(٤٣).

والأنشطة الروتينية تعني مجموع الأنشطة التي يقوم بها الفرد في حياته، مما يجعل تلك الأنشطة تتحول إلى نمط حياة بسبب اعتياد الإنسان عليها، وربما يتم القيام بتلك الأنشطة بشكل دوري يرتبط بوقت معين يوميًا أو أسبوعيا..إلخ، وذلك يكون لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو ترفيهية..إلخ(٤٤).

تقوم فكرة الأنشطة الروتينية أن الأفراد هم من يضعون أنفسهم في مواقف تقلل أو تزيد من تعرضهم للأذى، وذلك يكون من خلال أنشطة حياتهم اليومية(٤٥). أي أن الأفراد الذين نتفاعل معهم، والأماكن التي نتواجد فيها، والأنشطة التي نقوم بها، تؤثر جميعًا على احتمالية التعرض للسلوك الإجرامي. وذلك يكون في أي بيئة اجتماعية باختلاف أنواعها(٤٦).

وعلى هذا فإن التداخلات في المكان والزمان تؤثر على حدوث الجريمة. فعندما يلتقي (مجرمون متحمسون) مع (أهداف مناسبة) في ظل (غياب أولياء أمور مؤهلين لحماية الضحية) من المُرجح حدوث الجريمة. وبذلك فإن وقوع الجريمة يحتاج

إلى تلك الشروط الثلاث، وغياب واحد فقط من تلك الشروط قد يكون كافيًا لمنع وقوعها[٤٧]. وهذا ما أظهر مصطلح مرتبط بتلك النظرية، هو مصطلح (مثلث الجريمة)؛ فمثلما أن للمثلث ثلاثة أضلاع، فإن تلك النظرية تستند على ثلاث أسس لتحليل حدوث الجريمة من منظور اجتماعي[٤٨].

وبذلك فيمكن اعتبار أن نظرية النشاط الروتيني هي نظرية للضحية أكثر مما هي نظرية للجاني. حيث أن الضحية هي من تختار سلوكيات وقرارات معينة كالسير في طريق معين أو السكن في منزل معين..إلخ، وتلك الاختيارات التي تختارها الضحية هي التي تُمكّن الذين لديهم دافعية للإجرام من ارتكاب الفعل الإجرامي ضدهم[٤٩].

وعلى هذا فإن المجرمين تبعًا لهذه النظرية يميلون إلى اغتنام الفرصة عندما يكون الهدف ملائِم وسهل ولا يصعب الوصول إليه، وذلك بكون بدلًا من الانخراط في تخطيط مكثف لكيفية فعل جريمة معينة[٥٠].

- **توظيف نظرية الأنشطة الروتينية في خدمة الدراسة الحالية:**

بسبب الاتجاه المتزايد في المجتمع المعاصر نحو التكنولوجيا الحديثة في جميع مواقف حياته المختلفة، أدى هذا إلى التحول إلى الاعتماد على كاميرات المراقبة في عملية المراقبة لأنها أسهل بكثير من المراقبة بالاعتماد على العنصر البشري، مما جعل كاميرات المراقبة شكلًا متداولًا وسهلًا ورخيصًا عن ذي قبل يستخدمه معظم الناس في أنشطتهم اليومية العادية، وهذا بدوره جعل كاميرات المراقبة أداة سهلة في (ارتكاب الجرائم، أو تسجيل أحداث الجرائم).

فيتعرض الأفراد للسلوك الإجرامي باستخدام كاميرات المراقبة، أثناء ممارستهم لحياتهم العادية؛ على سبيل المثال: علاقات البيع والشراء، الرغبة في تأمين منازلهم وأماكن عملهم الخاص بكاميرات المراقبة، التعامل مع الأماكن العامة كصالات الألعاب الرياضية والعيادات، علاقاتهم العاطفية. فعندما يلتقي مجرم متحمس مع ضحية في إطار مكان ووقت واحد – مع ملاحظة أن شرط الوجود في نفس المكان ونفس الوقت

يمكن أن يُغني عنه وجود كاميرا المراقبة– وذلك يكون أيضًا مع غياب وجود ما يحمي الضحية من التصوير، فإن الجاني يرتكب جريمته ويصور الضحية.

وبذلك فإن هذا النوع من المجرمين يختارون الهدف السهل الذي لا يقومون بمجهود كبير في الوصول إليه، فقد كانت الضحايا هي التي تذهب بنفسها وبكامل إرادتها إلى المكان الذي جهزه الجاني لتنفيذ الجريمة، وحتى عند وجود الضحية فإن الجاني لا يفعل شيئًا بل إن الكاميرا هي التي تقوم بالتصوير، وربما المجرمون في كثير من الحالات لا يكونوا موجودين في مسرح الجريمة من الأساس والكاميرا موجودة بدلًا عنهم.

وعلى الجانب الآخر قد تكون كاميرا المراقبة أداة لإثبات الجرائم التي تحدث بشكل تلقائي أثناء ممارسة أنشطة الحياة الروتينية العادية.

٣) أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة دليل دراسة الحالة، حيث تألف من (٤) أسئلة مفتوحة؛ هي: البيانات الأساسية للجاني، البيانات الأساسية للمجني عليه، وما دور كاميرات المراقبة في حدوث الجريمة، وتعليق شخصي للمجني عليه يتضمن الدروس المستفادة والتوصيات بعد التعرض للتعامل المباشر مع كاميرات المراقبة. وتمت المقابلة ومناقشة الإجابات والاستفسار عن التفاصيل وجها لوجه، وعبر تطبيق .Whats App.

٤) مجالات البحث:

- المجال الجغرافي: نظرًا لأن استخدام الكاميرات شيء حديث، فقد تمت الإجراءات الميدانية للدراسة في بعض محافظات مصر، حسبما أُتيح للباحثة، أي لم يتم التحديد مسبقًا:

الجُناة: (القاهرة، دمياط، شربين، السنبلاوين، رأس البر).

الضحايا: (القاهرة، دمياط، شربين، السنبلاوين، رأس البر).

- المجال الزمني: (ست شهور تقريبًا) بداية من شهر أكتوبر ٢٠٢٤م، حتى مارس ٢٠٢٥م.
- المجال البشري: تم اختيار حالات (عمدية) من الأشخاص الذين تعرضوا للتعامل مع كاميرات مراقبة، عددهم (١٢) حالة. منهم "٧" حالات تم فيها استخدام كاميرات المراقبة كأداة لتنفيذ الجريمة، "٥" حالات تم فيها استخدام كاميرات المراقبة كأداة لإثبات الجريمة.

٥) الحالات:

حالة (١)

- **<u>أولًا: البيانات الأساسية</u>:** (الجاني: م. أ- ٤٥عام- جامعي- صاحب مطعم معروف في دمياط- متزوج وعدد أفراد الأسرة ٦- محل الإقامة دمياط- حالته الاقتصادية ممتازة) (المجني عليها: ٢٧ سنة- جامعية- موظفة في شركة- عزباء وعدد أفراد الأسرة ٤- محل الإقامة دمياط- الحالة الاقتصادية متوسطة).
- **<u>ثانيًا: كيفية حدوث الجريمة</u>:** (تم الحصول على معلومات تلك الحالة من الضحية). التفاصيل: ذهبت الفتاة الضحية مع صديقاتها لتناول العشاء بإحدى المطاعم الفاخرة، بعد فترة من الجلوس توجهت إلى دورة المياه الخاصة بالسيدات داخل المطعم، لم تلاحظ أي شيء غير طبيعي لكنها شعرت بوجود شيء غريب في تصميم مرآة دورة المياه، حيث كانت تبدو وكأنها مزدوجة الطبقات. بعد ذلك بيومين، وصل إلى الفتاة رسالة من مستخدم مجهول في تطبيق انستجرام على موبايلها الشخصي، كانت تلك الرسالة تحتوي على صور لها أثناء تواجدها داخل دورة المياه في المطعم، مع تهديد صريح بنشر تلك الصور إذا لم ترسل مبلغًا ماليًا كبيرًا. أدى ذلك إلى إصابة تلك الفتاة بصدمة نفسية شديدة جدًا، وأخبرت صديقاتها بما حدث، ثم قررت الإبلاغ الرسمي في قسم الشرطة. وعند سؤال الضحية عن كيفية وصول صاحب المطعم لحسابها على انستجرام، أجابت بأنها كانت حاجزة

الأوردر باسمها ورقم موبايلها قبل الوصول للمطعم. كشفت تحقيقات الشرطة عن وجود كاميرات صغيرة مخفية داخل المرآة، تلك الكاميرات متصلة بجهاز تسجيل داخل غرفة إدارة المطعم، وبعد التحري وفحص جميع التسجيلات تبين أن صاحب المطعم يصور الفتيات ثم يقوم بابتزازهن ماليًا أو لأغراض أخرى. تم القبض على صاحب المطعم، وبعد المحاكمة تم الحكم عليه بالسجن (٦) سنوات مع الأشغال الشاقة، إلى جانب غرامة مالية كبيرة وتم غلق المطعم نهائيًا بسبب انتهاكه القوانين والأخلاق العامة.

حالة (٢)

- **أولًا: البيانات الأساسية:** (الجُناه: فتاة تعمل في بيوتي صالون، شخص يركب كاميرات مراقبة) (المجني عليها: ٣٠ سنة- مؤهل عالي- تمتلك بيوتي صالون- محل الإقامة مصر).
- **ثانيًا: كيفية حدوث الجريمة:** أنا امتلك بيوتي صالون منذ ثلاث سنوات، في هذه الفترة حققت شهرة كبيرة، ففكرت أن أؤمن الصالون من أي حالات سرقة، وتواصلت مع فتاة عندي في الصالون كنت على معرفة جيدة بها لأنها تعمل معي منذ البداية، حيث أنها على معرفة بشخص خبير بتركيب كاميرات المراقبة والتأمين، تواصَلت معه وتم تركيب الكاميرات في مداخل ومخارج الصالون. بعد مرور فترة بدأ يوصل ليا رسائل تهديد وفيديوهات من الصالون للزبائن في مواقف خاصة جدًا، وطلب مني مبالغ عالية جدًا وإلا فسوف ينشر كل حاجة مما سوف يسيء لسمعة الصالون. أسرعت بإبلاغ الشرطة للتحقيق في تلك المشكلة، وعرفت إن الفتاة اللي وثقت فيها في تركيب الكاميرات هي اللي عملت كده لكي تبتزني وتاخد فلوس، وطبعًا كنت في حالة ذهول وصدمة جدًا وفقدت الثقة في أي حد. تم القبض على الفتاة الجانية وشريكها والحكم عليهم بخمس سنوات سجن مع غرامة مالية.

حالة (٣)

- **أولًا: البيانات الأساسية:** (الجاني: شخص من النت) (المجني عليها: ٢٠ سنة- عزباء- الفرقة الثانية بالجامعة- الحالة الاقتصادية متوسطة).
- **ثانيًا: كيفية حدوث الجريمة:** الشخص اللي اتعرفت عليه ده قالي هيتقدملي ونتجوز وكده، وعايز يقابلني عشان نتعرف أكتر. وفعلًا قابلته وركبت معاه عربيته اللي كانت لونها أسود ومتفيمه إزاز أسود، لكن للأسف ضغط عليا وحصل حاجات مش كويسة معاه، وبعد شوية كده وإحنا قاعدين في العربية قالي بصي هناك.. إيه دا.. ده فيه كاميرا في البيت اللي قدامنا، ياريت تكون مظهرش فيها حاجة، وبعد كده مشينا. تاني يوم اتصل بيا وقالي إن الراجل صاحب البيت اللي كان فيه الكاميرا اتصل بيه، وقاله إن الكاميرا صورت اللي حصل في العربية، لكن الولد حظه حلو عشان وشه مش ظاهر أوي، لكن اللي باين وجهي، وساومه على فلوس عشان ميرفعش الفيديو اللي اتصور ده على النت، فالولد دفعله ألف جنيه عشان يشتري سكوته. طبعًا أنا قلقت جدًا، عشان أول مره يحصل معايا كده، وللأسف الولد اتصل بيا تاني وقالي إن الراجل لسه بيساومه ودفعله فلوس مرتين كمان. وبعد كده طلب مني اديله فلوس عشان الراجل، وفعلًا أنا اديتله فلوس كتير على كذا مرة. نفسيتي اتدمرت، وروحت لدكتورة نفسية، حكيتلها على كل حاجة، الدكتورة أخدت العنوان بتاع الراجل اللي مركب الكاميرا، وراحتله البيت وسألته عن الموضوع، قالها هو ميعرفش حاجة أصلًا عن كل اللي حكيتهوله ده، وفرغ الكاميرا وفعلًا اكتشف إن العربية السودا دي جيت كتير جدًا لكن مش باين في الكاميرا مين اللي في العربية عشان الإزاز إسود. الدكتورة دخلت النت وعملت صفحة وسألت لو كان حصل الموقف ده مع حد، دخلها بنات كتير على الخاص وقالولها إنهم عايشين في نفس الكارثة ومش عارفين يعملوا ايه. وأخيرًا عرفوا يوصلوا للولد لما جه تاني نفس المكان، واتضح إنه بيعمل نفس الفِعل ده كتير لكن مع بنات

مختلفة، واللي يهمه في الموضوع مش علاقات مع البنات لكن الفلوس اللي بياخدها منهم عشان يشتري بيها مخدرات، والكاميرا اللي بتصور مش هي اللي متركبة في البيت لكن كاميرا موجودة في العربية.

حالة (٤)

- **أولًا: البيانات الأساسية**: (الجاني: شخص من النت) (المجني عليها: ٤٢ سنة- متزوجة- الحالة الاقتصادية مرتفعة- محل الإقامة مدينة).
- **ثانيًا: كيفية حدوث الجريمة**: كان فيه إعلان على النت لتركيب الكاميرات، اتصلت بالشخص اللي مِنزِل الإعلان عشان يركب ليا كاميرات في البيت لإني أغلب السنة بكون مسافرة بره مصر، وعايزه ابقى مطمنه على الشقة. الشخص جه فعلًا ركبلي الكاميرات، وعملي برنامج للكاميرات على موبايلي عشان اتابع بيه الشقة. بعد فترة لقيت الشخص بتاع الكاميرات بيكلمني وباعتلي صور وفيديوهات ليا في الشقة بيبتزني بيهم، اتضح إن البرنامج اللي كان منزله على موبايلي، ده برنامج بيسمحله هو كمان إنه يعرف يفتح الكاميرات من خارج المنزل ويتصنت عليا.

حالة (٥)

- **أولًا: البيانات الأساسية**: (الجاني: أ. ع- ٣٧ سنة- متزوج- الحالة الاقتصادية جيدة- محل الإقامة فيصل) (المجني عليها: م.- ٢٩ سنة- متزوجة- الحالة الاقتصادية جيدة- محل الإقامة فيصل).
- **ثانيًا: كيفية حدوث الجريمة**: تعرضت الفتاة للتصوير بكاميرات مراقبة داخل محل ملابس الجاني وهي في بروفة تغيير الملابس. فكانت الفتاه بأحد محلات الملابس، وعند دخولها البروفة فوجئت بكاميرات تصوير بالغرفة، فخافت جدًا واندهشت من الموقف واستدعت أهلها على الفور. الفتاة كانت قد قامت بإلتقاط صور للكاميرات

المثبتة في البروفة كإثبات ودليل على كلامها قدمته في قسم الشرطة، وبعد البلاغ الرسمي عن الجاني قامت قوات الأمن بالقبض على صاحب المحل، وبعد معاينة المكان تم اكتشاف إنه مصور بنات كثيرة، وبفحص هاتفه وجدوا أنه يبتز البنات بصورهم ويطلب منهم أموال، وبهذا تم توجيه التهمة إليه بالتلصص على الفتيات وتصويرهن عبر فتحة سرية أعدها بغرفة تبديل الملابس.

حالة (٦)

- **أولًا: البيانات الأساسية:** (الجاني: ب.- ٤٥ سنة- متزوج- الحالة الاقتصادية متوسطة- محل الإقامة السنبلاوين) (المجني عليها: ن.- ٢٥ سنة- متزوجة- تعليم متوسط- الحالة الاقتصادية متوسطة- محل الإقامة السنبلاوين).
- **ثانيًا: كيفية حدوث الجريمة:** حصلت الباحثة عن التفاصيل من إحدى قريبات المجني عليها. الجاني هو صاحب الكاميرا يعمل طبيب نساء، وحدثت الجريمة عندما ذهبت الضحية إلى الطبيب في عيادته الخاصة للاطمئنان أنه لا توجد مشكلة لعدم الإنجاب. بعد الذهاب عدة مرات لاحظت أنه يقوم ببعض التصرفات غير اللائقة أثناء الكشف، وعندما سألته عن السبب قال لها أنه يقوم بالفحص بشكل جيد، وكانت ليس لديها خبرة ولا المعلومات الكافية في الذي يحدث في العادة عند الكشف، والأم كانت أُمية لا تعلم شيء. فأخبرت الضحية زوجها بأن الطبيب يقوم بأشياء ليس لها علاقة بالمشكلة التي ذهبت من أجلها، قال لها لو عمل حاجة تاني قوليلي، عندما ذهبت مرة أخرى قام الطبيب بالتعدي عليها بشكل أكثر من المرات السابقة، فقامت بالصراخ وضربه وهددته أنها سوف تبلغ عنه، فقال لها أنه لديه تسجيلات بكاميرا سرية مُثبته في العيادة حيث أنه صورها أثناء الكشف وهي عارية، بكت وصرخت وذهبت إلى بيتها وأخبرت زوجها، فطلب منها عدم الذهاب إليه مرة أخرى وأنه سوف يتصرف. عندما لم تذهب للطبيب مرة أخرى، قام بتهديدها بتسجيلات الكاميرا وطلب منها مقابل مادي لكي يمسح

التسجيلات، قامت بإبلاغ زوجها حيث ذهب إلى قسم الشرطة وأبلغ عن هذا الطبيب، وبعد التحقيقات تم إيقاف الطبيب عن العمل.

حالة (٧)

- **أولًا: البيانات الأساسية**: (الجاني: مالِك ڤيلا في رأس البر) (المجني عليها: ٣٠ سنة- متزوجة- تعليم عالي).
- **ثانيًا: كيفية حدوث الجريمة**: شقتي قدامها فيلا، وكنت لازم دايمًا اطلع من قدام الكاميرات، فكانت لازم بتجيبني لكن قلت أمان. صاحب الفيلا مكانش بييجي كتير لغاية ما جه وبدأ يتكلم معانا ويتصاحب عليا أنا وجوزي (اتاريه كان عامل كاميرات بحجم أصغر – لونها إسود بتشتغل من غير ما تكون منوره مش زي البيضاء المنتشرة اللي بتكون منورة- تقدر تكشف بيتي وحركتي فيه) وبحُكم رأس البر ومصيف وكده كنت أوقات بقعد براحتي في بيتي وكده كده مفيش حد في الفيلا اللي قدامي والكاميرات البيضاء اللي متركبه متجبنيش. لغاية ما في يوم صاحب الفيلا لَمّح ليا بوجود كاميرات صغيرة وبدأ يتودد لي وكان عاوز حاجات مش كويسه، ووقتها قلت لوالدي عشان كان عارف حد تبعه ودخل هزقه وخوفه وقفل الموضوع وخلاه يشيل كل حاجة على كلامه، لكن بعد فترة رجع يكلمني تاني بقصص تانية وقصص حب، وصديته وهددته تاني، وبابا كان مسجله وهو قاعد معاه أول مرة وأنا خليته يكلمني واتس وحفظت تهديده ليا، ودخلت زوجي وبلغنا عنه واتقبض عليه.

حالة (٨)

- **أولًا: البيانات الأساسية**: (الجاني: م- ٢٥ سنة- متزوج- التعليم دبلوم صنايع- الحالة الاقتصادية متوسطة- محل الإقامة مدينة شربين محافظة الدقهلية) (المجني عليها: ع.- ٩ سنين- الصف الثالث الابتدائي- محل الإقامة مدينة شربين بجوار منزل القاتل).

- **ثانيًا: كيفية حدوث الواقعة:** (حصلت الباحثة على التفاصيل من جارة المجني عليها). كان القاتل يريد بيع منزله لوالد المجني عليها، واتفقوا على شرط جزائي بمائة ألف جنيه لمن يتراجع عن عملية البيع، وحدث وأراد القاتل التراجُع وعدم بيع منزله ورفض دفع الشرط الجزائي، فرفض والد المجني عليها هذا الكلام واعتبر أنه بذلك أصبح منزل القاتل مِلكًا له وسوف يطرده هو وعائلته من المنزل.

تبدأ الحادثة بمرض والدة المجني عليها فأرسلتها لشراء دواء من الصيدلية، فمرت الطفلة المجني عليها من أمام محل البقالة الذي يملكه القاتل ويُديره، وبذلك جاءت له الفرصة وقرر الانتقام من الرجل في ابنته، في تلك اللحظة قام على الفور وفصل كاميرات المراقبة الموجودة في المحل، وانتظر الطفلة حتى عادت بعد أن اشترت الدواء لأمها، وقام بمناداتها إلى داخل المحل وكان الوقت متأخر ولا يوجد أشخاص بالشارع، وبذلك تأكد أن لن يراه أحد، فدخلت الطفلة المحل وهي لا تدرك ما ينويه هذا القاتل لها، فقتل تلك الطفلة البريئة التي لا ذنب لها في أي شيء، ورمى جثتها في صندوق قمامة، وأخفى الروشته والأدوية التي كانت تحملهم الطفلة ووضعهم تحت الأنبوبة في محل البقالة.

مر عدة ساعات على اختفاء الطفلة وأهلها مازالوا يبحثون عنها، لكن بعد أن فقدوا الأمل قاموا بإبلاغ الشرطة، وعندما سألتهم الشرطة عن وجود عداوات بينهم وبين أحد، لم يأت في بالهم سوى الشخص القاتل لوجود الخلافات المالية معه ومع والد المجني عليها، فذهبت الشرطة للتحقيق معه لكنه أنكر رؤية المجني عليها أصلًا، فسألوه عن كاميرات المراقبة الموجودة في المحل، قال أنها لا تعمل، فطلبوا رؤية آخر تسجيلات وبالفعل فحصوها فوجدوا أن آخر شيء سجلته الكاميرات هو مرور الطفلة من أمام محل البقالة، فضابط الشرطة قال للقاتل: (يعني هي الكاميرات شغالة كل يوم وباظت فجأة لما البنت عدت عليك؟)، وألقى القبض عليه لإكمال التحقيق في مركز الشرطة، وتم حبسه أربع أيام على ذمة التحقيق، وفي نفس الوقت كانوا يبحثون عن الطفلة في بيوت كل المنطقة السكنية، حتى بحثوا عنها في منزل من حكت الحادثة،

وبعد مرور يومين قاموا بتفتيش محل البقالة تفتيشًا دقيقًا فعثروا على الروشتة التي كانت مع الطفلة ووجدوا الأدوية أيضًا، وعندما واجهوا القاتل أنكر أنه يعلم أي شيء عن الطفلة، حتى جاء اليوم الثالث واكتشف الأهالي وجود الطفلة في صندوق القمامة مقتولة فأبلغوا الشرطة، وبذلك أصبحث الجريمة كاملة (آخر ما سجلته الكاميرا هو مرور الطفلة + روشتة أم الطفلة + جثة الطفلة) بذلك تم إثبات الجريمه والحكم عليه بالإعدام.

حالة (٩)

- **أولًا: البيانات الأساسية**: (الجاني: سيدة، فتاة) (المجني عليه: متزوج- تعليم متوسط معهد اتصالات- الحالة الاقتصادية متوسطة- محل الإقامة مدينة شربين محافظة الدقهلية).
- **ثانيًا: كيفية حدوث الواقعة**: في يوم ما رن جرس المنزل، بابا كان بيعمل حاجة خلصها بسرعة عشان يشوف مين على الباب، نظام بيتنا إنه منزل له بوابة في الشارع مقفولة ومتوصله بالكهربا بنفتحها من الشقة من فوق، أو من مفتاحها المتركب فيها عادي. بابا لما بص من البالكونة عشان يشوف مين بيرن الجرس، وجد سيدة في سن ٥٠ سنة تقريبًا وبنت في سن ٢٥ سنة تقريبًا، وطلبوا منه صدقة. بابا بعدها بشوية كان خارج فشاف حاجة غريبة: إن الزجاج بتاع البوابة مكسور على شكل مستطيل من جنب المفتاح الداخلي بتاع البوابة. كان فيه واحد جارنا مركب كاميرتان لسه من يومين فقط لمراقبة الشارع أمام منزله، فبابا طلب منه يشوف كده لو كانت الكاميرا صورت الموقف اللي حصل ده، وفعلًا الكاميرا كانت صورته فأرسله له على الواتس، السيدة والبنت دول أول ما دخلوا الشارع فضلوا يبصوا كده حواليهم بطريقة مريبة، بعدين جم عند منزلنا لإننا أول منزل في الشارع، ورنوا الجرس، لكن لما محدش رد عليهم بسرعة، تقريبًا ظنوا إن مفيش حد في المنزل، فالبنت الصغيرة قربت جدًا من البوابة من عند المكان اللي بيتم فتحها

منه عشان كده الكاميرا مش مبينه هي عملت ايه لإنها كانت مغطية بجسمها عند المكان اللي اتكسر من البوابة ده، في حين إن السيدة الكبيرة كانت عمالة تراقب المكان خاصة البالكونات عشان لو حد من الجيران ظهر فجأة، في الوقت ده كان بابا خرج يشوف مين من البالكونة بعد ماعدى خمس دقايق تقريبًا، ولما قالوا عايزين صدقة مشيوا بسرعة ومحدش عرف هم مين، لكن الناس قالت إن الجريمة دي بتحصل إن بيقطعوا زجاج البوابات بآلة صغيرة زي قَطَر عشان ميعملش صوت، بعدين بيدخلوا إيدهم يفتحوا البوابة من جوا، عشان يطلعوا المنازل لو فيه حاجة قابلتهم على السلم يسرقوها.

حالة (١٠)

- **أولًا: البيانات الأساسية:** (صاحبة الكاميرا: ٣٥ سنة- تعليم عالي- منفصلة- الحالة الاقتصادية متوسطة- محل الإقامة حضر) (الشخص المُستخدَم ضده الكاميرا: ٤١ سنة- تعليم ابتدائي- الزوج السابق لصاحبة الكاميرا- الحالة الاقتصادية مرتفعة- محل الإقامة حضر).
- **ثانيًا: كيفية حدوث الواقعة:** صاحبة الكاميرا انفصلت ومعها ابنة عندها ١١ سنة. بدأت المشكلة بمشاكل مع الزوج، مكونتش فاهمه السبب غير إنه كل شوية يقولي هتجوز عليكي، فاتخنقت وروحت عند أمي ومعايا البنت، وكنت ببات عند أمي كتير أكتر من إسبوع. بعدين جارتي صحبتي أوي اتصلت بيا بالليل وقالتلي إن زوجي بيجيب بنت للبيت الفجر كل يوم، قلت اتأكد الأول، مامتي قالتلي أجيب كاميرا مراقبة صغيرة وأركبها في البيت، فسيبت البنت عند أمي وروحت الشقة الصبح بدري وركبت كاميرا في الصالة في نجفة اللي في السقف، ووصلتها بالموبايل، ورجعت تاني عند أمي. فعلًا الساعة ٤ الفجر فيه بنت جيت البيت، فجريت على البيت وصرخت والناس اتجمعت على صوتي ومسيبتوش غير لما طلقني ودفع ليا غرامة مالية والجيران كانوا شهود على ده في المحكمة.

حالة (١١)

- **أولًا: البيانات الأساسية:** (الجاني: شخص من نفس محل سكن المجني عليهم)
- **ثانيًا: كيفية حدوث الواقعة:** حدثت مشاجرة بين الجاني وفتاة تملك مكتبة، حيث قام بتكسير المكتبة لها، أتى شاب ومنع هذا الجاني من إكمال إيذاء الفتاه، فقامت الناس بالإلتفاف حولهم وتحول الأمر إلى مشادة كبيرة. بعد ذلك ذهب الجاني إلى الشرطة وعمل محضر كاذب في الشاب الذي أنقذ الفتاة منه، وأخذ معه إلى الشرطة شهود زور للقول بأنه تم ضربه والاعتداء عليه وإلقاء التهمة على الشاب الآخر. قامت الشرطة بالقبض على الشاب المتهم زورًا، وعند حضور المحامي طلب من النيابة تفريغ كاميرات المراقبة الموجودة بالشارع، وبذلك تم تبريء هذا الشاب المتهم ظلمًا، وكان من الممكن أن يرفع قضية تعويض على الجاني الحقيقي، ولكن تم الصلح بين الطرفين.

حالة (١٢)

- **أولًا: البيانات الأساسية:** (الجاني: م. ع- ٣٢ سنة- مطلق- الحالة الاقتصادية متوسطة- تعليم عالي- محل الإقامة دمياط) (المجني عليهم: "صاحب الكاميرا خ. ف- ٦٥ سنة- متزوج- الحالة الاقتصادية متوسطة- تعليم عالي- محل الإقامة دمياط" + "أحد أقارب الجاني")
- **ثانيًا: كيفية حدوث الواقعة:** كان هناك ظرف في بيت الجاني، وفي حين كان أهله مشغولين في ترتيب الظرف الذي طرأ عليهم، نسى أحدهم حقيبته في حديقة المنزل والتي كانت تحتوي على مبلغ مالي + مفتاح سيارة موجودة في جراج المنزل لم تتحرك منذ وفاة والدهم + بعض مقتنيات ذهب، هذا الجاني قام بسرقة تلك الشنطة. استمرت الأسرة تبحث عن تلك الحقيبة لمدة ثلاث أيام، والجاني يخدعهم بأنه يبحث معهم أيضًا، إلى أن لاحظ وجود كاميرا مراقبة عند الجيران ترصُد المكان، على الفور كسر تلك الكاميرا وكسر زجاج سيارة صاحب الكاميرا، ولم

يلاحظ أحد ما قام به من أفعال، إلى أن لاحظ أهل الجاني وجود كاميرا عند جارهم، فطلبوا منه أن يرى تسجيلات تلك الكاميرا، لم يجد المجني عليه هارد في الكاميرا ووجد بها عطل، فاتصل بفني كاميرات والذي أخبرهم بأن شخص ما قد كسر الكاميرا عن قصد، وحتى لو تم إصلاحها لن يتم استعادة أي تسجيل نظرًا لعدم وجود الهارد بالكاميرا. في هذا الوقت تم اقتراح تفريغ كاميرا جار آخر ربما تكون قد صورت ما حدث، وبالفعل كانت تلك الكاميرا قد رصدت كل ما حدث، فتم إثبات أن سارق الحقيبة هو نفس الذي كسر الكاميرا هو نفسه الذي كسر زجاج السيارة، بل وأنه قد دخل منزل صاحب الكاميرا الأولى أثناء انشغاله هو وأسرته بمرض ابنه وقام بسرقة هارد الكاميرا.

تاسعًا: نتائج الدراسة:

تبعًا لأهداف الدراسة وللإجابة على تساؤلاتها، يُمكن مناقشة النتائج حسب التحليل الكيفي المدعوم بالتحليل الكمي، وفقًا للمحاور التالية:

المحور الأول: البيانات الأساسية:

متغير النوع: بالنسبة للجُناة فكانوا ثلاث أضعاف الإناث، وهذا الفارق الكبير في النسبة ربما يعود تفسيره إلى ميل الذكور أكثر من الإناث في ارتكاب الجرائم. بالنسبة للضحايا، فظهرت فيها الإناث بنسبة ثلاث أضعاف الذكور تقريبًا، وهذا الفارق الكبير في النسبة ربما يعود تفسيره إلى أن الإناث أكثر استهدافًا من الجُناه عند ارتكاب الجرائم.

ويجب الإشارة إلى أن الجُناة والضحايا عددهم (١٤) أي أكثر من عدد الحالات (١٢). لأن في بعض الحالات كان هناك أكثر من جاني واحد (على سبيل المثال سيدة وبنت في واقعة واحدة)، وفي بعض الحالات كان يوجد أكثر من ضحية واحدة (على سبيل المثال فتاة، وشاب كان ينقذها).

وتنوه الباحثة أن مصطلحي (الجُناة، الضحايا) ليس له علاقة بإستخدام كاميرا المراقبة؛ بمعنى أن أحدهما استخدم كاميرا المراقبة في تصوير الآخر. هذا يعني أن المصطلحين (الجُناة، الضحايا) لهما علاقة بدور كلًا منهما في أحداث الجريمة أو الواقعة، فليس كل جاني هو من استخدم الكاميرا، وليست كل ضحية هي من تم تصويرها، ففي بعض الحالات العكس هو الصحيح.

متغير السن: نظرًا إلى طبيعة العلاقة الغير قريبة بين الضحايا والجُناة وأنهم لا يعرفون بيانات شخصية عنهم، فقد مَثل هذا صعوبة في معرفة سنهم "وهو من الصعوبات التي واجهت الدراسة". قد جاءت فئات (٤١: ٤٥ سنة) (٣١: ٤٠ سنة) (٢٥: ٣٠ سنة) بنسب متقاربة بين الجُناه. أما الضحايا فجاءت أكبر نسبة منهم في فئة (٢٠: ٣٠ سنة) بنسبة (٣٥,٧%)، وتفسير ذلك أن هذا السن يكون في بداية فترة الشباب وليس لديهم خبرة كافية تحميهم من الوقوع كضحايا، فالفتيات الصغيرات يتم خداعهن وتخويفهن بشكل سريع. وتساوت فئات (٣٠: ٤٠ سنة) (٤٠: ٦٥ سنة) وتفسير ذلك أنهم أكبر سنًا فتشكلت لديهم الخبرة والحذر عند التعامل مع الآخرين. وظهرت طفلة واحدة وقعت كضحية للانتقام من والدها فيها.

متغير التعليم: قد ظهر التعليم العالي بنسبة كبيرة لدى الجُناة، وتساوى فئة تعليم ابتدائي ودبلوم صنايع بنسبة ضئيلة بينهم. أما عن الضحايا؛ فقد مثلت معرفة متغير التعليم صعوبة من الصعوبات التي واجهت الدراسة لعدم رغبة بعض الحالات في الإفصاح عن شخصيتهم نظرًا لحساسية الجريمة التي حدثت معهم، ظهر بين الحالات متغير تعليم عالي بنسبة كبيرة، وتقارب في النسبة متغير طالب جامعي وتعليم متوسط والمرحلة الابتدائية بنسب ضئيلة.

متغير الحالة الاجتماعية: جاء في المرتبة الأولى لدى الجُناة أنهم متزوجون. أيضًا الضحايا قد جاء متغير متزوج في المرتبة الأولى، وظهر بينهم أيضًا متغير أعزب.

متغير الحالة الاقتصادية: قد مثل هذا المتغير أكبر صعوبة واجهت الدراسة نظرًا لحساسيته بالنسبة للأفراد بشكل عام وأنه من البيانات الخاصة. جاءت فئات: متوسطة ومرتفعة بنسبة متقاربة لدى الجُناه، وجيدة بنسبة بسيطة. في حين أن متغير الحالة الاقتصادية لدى الضحايا كان بنسبة (٥٠%) متوسطة، حيث أن هذه هي الحالة الاقتصادية الأغلب لدى أفراد المجتمع المصري، وتساوى في فئتي الحالة الاقتصادية مرتفعة وجيدة بنسبة قليلة جدًا.

المحور الثاني: نتائج هدف الدراسة الأول (التعرف على دور كاميرات المراقبة في الجرائم):

إن علاقة الجُناة بضحاياهم – أو بمعنى آخر فقد مكنت علاقة الجاني بضحيته من جعل للكاميرا دور في حدوث الجريمة– حيث تعددت أنواع تلك العلاقات؛ فجاء في المرتبة الأولى علاقات الزواج أو معارف وجيران، ظهر ذلك بنسبة (٥٠%)، جاء في المرتبة الثانية متغير علاقات اجتماعية بنسبة (٢٥%) وتلك العلاقات مثل التجارة كشراء ملابس أو الكشف الطبي أو عَشاء في مطعم. وجاء في المرتبة الثالثة أن الجاني كان شخص على النت. وبهذا فإن الجرائم التي تم استخدام الكاميرا فيها كأداه للجريمة قد مثلت فيها العلاقات المباشرة كالأزواج أو المعارف أو علاقات النسق الاقتصادي نسبة (٧٥%) وذلك يتوافق مع مسلمات نظرية الأنشطة الروتينية، حيث أن العلاقات القريبة بين المجرمين والضحايا وتواجدهم في نشاط حياتي روتيني واحد يجعل الفرصة ملائمة لحدوث الجريمة.

أماكن كاميرات المراقبة: جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٥٨,٣%) مكان سري مثل المنزل، السيارات الملاكي، بروفة تبديل ملابس، غرفة الكشف في عيادة، خلف مرآة، خارج فيلا كاميرات صغيرة لا تبدو على أنها كاميرات ولونها إسود ولا تضيء حتى لا تلفت النظر ولكنها تعمل. وللتوضيح التحليلي للحالات: (كان مكان تلك الكاميرا سريًا) في جميع الحالات التي استخدم فيها المجرم كاميرا المراقبة كأداة لحدوث الجريمة أي صوَر فيديوهات للضحية وهددها بها، فيما عدا حالة واحدة لسيدة تم تهكير كاميرا المراقبة الموجودة في مكان ظاهر داخل منزلها وتم سرقة الفيديوهات المصورة لها.

متغيِر كيفية كسب الجُناة ثقة الضحايا: تم استخدام أكثر من طريقة تم اكتساب بها ثقة الضحية، ومن ثَم استطاعوا تصويرهم. تساوى في المرتبة الأولى بنسبة (٢١,٥%) استغلال أن المكان عام "محل ملابس، مطعم، الشارع، والكاميرات على فيلا"، الجاني والضحية متزوجين أو جيران أو بينهم علاقة عمل. تساوى أيضًا بنسبة (١٤,٣%) المقابلة وجهًا لوجه، أو أنه كان يوجد خلاف وليس ثقة. أيضًا تساوت في المرتبة الثالثة نسبة (٧,١ %) استغلال الوظيفة حيث كانت الكاميرا في عيادة طبيب بشري، خداع الجاني ضحيته بأن حالتة الاقتصادية مرتفعة للغاية حيث اظهر امتلاكه لسيارة غالية الثمن.

متغيِر إتمام الجريمة: تم التوصل إلى نتيجة بنسبة (٩١,٧%) أن الجريمة باستخدام كاميرا المراقبة قد تمت. وبذلك اتضح أن جميع الجرائم التي تم فيها استخدام كاميرا مراقبة سرية، قد تمت، مما يُشير إلى أنه إن تم استهداف أي شخص لتصويره بكاميرا سرية، فسوف ينجح الجاني في ذلك، نظرًا لأن الضحية وقت تصويرها تكون تمارس حياتها بشكل طبيعي في نشاط يومي روتيني، وبذلك لن يخطر في بالها أن الفعل الذي تفعله باستمرار سوف يتم تصويره هذه المرة.

متغير طبيعة مكان حدوث الجريمة: كان في المُدن. وبذلك يتضح أن استخدام كاميرات المراقبة يُعد ظاهرة اجتماعية في المجتمعات الحضرية وليس الريفية، نظرًا لأن الحياة الحضرية تتصف باعتمادها الأكبر على التكنولوجيا الحديثة الذي هو من أشكاله استخدام كاميرات المراقبة.

نتائج استخدام كاميرات المراقبة: ظهر في المرتبة الأولى بنسبة (٥٣,٨%) أن من الآثار الاجتماعية لتركيب الكاميرات أنه تم استحداث أنواع جرائم جديدة لم تكن موجودة من قبل. فالجرائم التي ظهرت ولم تكن موجودة على الساحة المجتمعية من قبل مثل: تصوير ضحايا، أو خداعهم بأن كاميرات المراقبة قامت بتصويرهم في مواقف غير لائقة، ومن ثَم تهديدهم بها. وتمت ملاحظة أنه عند استخدام كاميرا المراقبة في إيذاء الآخر بشكل متعمد مثل هذا، فقد انحصر هذا الإيذاء في جرائم ابتزاز الفتيات

والسيدات، وربما يعود ذلك إلى عقلية وطريقة التفكير في بعض الشخصيات باعتبارهم يعيشون في مجتمع عربي لديه عادات وتقاليد لا يجب اختراقها، فإستغلوا تلك النقطة ونفذوا جرائمهم على هذا النحو.

متغيِر حجم خسائر الضحايا: جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٥٠%) تصوير الضحية وتهديدها، جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٤,٣%) الأموال. أي تم استخدام الكاميرا هنا بشكل سلبي بحيث تمت الخسارة بسبب أذى الكاميرا.

متغيِر رد فعل الضحايا بعد حدوث الجريمة: جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٥٣,٨%) إبلاغ الشرطة. تساوى في المرتبة الثالثة بنسبة (٧,٧%) الذهاب لطبيبة نفسية، الاتصال ببرنامج تليفزيوني. وبذلك فإن ظهور رد الفعل الرسمي في أكثر من نصف العينة، يدل على مدى الوعي الموجود لدى الضحايا. وتوزعت باقي ردود الأفعال الأخرى في النصف الآخر حيث من الملاحظ أنهم لم يحولوا الموضوع إلى شكل رسمي نظرًا لميلهم للطرق الغير رسمية أكثر؛ حيث قالت الضحية التي قامت الاتصال ببرنامج تليفزيوني لكي تحكي ما حدث لها بأن هذا كان كمحاولة لترهيب الجاني.

متغيِر القبض على الجُناة: جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٥٨,٣%) تم الإمساك بالجاني. وفي المرتبة الثانية بنسبة (٤١,٧%) أنه لم يتم الإمساك بالجاني. ويتضح من ذلك أنه تم الإمساك بالجاني في جميع الحالات التي تم الإبلاغ الرسمي عنها في الشرطة، لأن الدليل يكون قوي جدًا في حالة إثباتات تسجيلات كاميرات المراقبة.

المحور الثالث: نتائج هدف الدراسة الثاني (التعرف على دور كاميرات المراقبة في اكتشاف الجرائم):

إن علاقة الجُناة بضحاياهم كانت في الأغلب أنهم جيران أو متزوجون أو معارف، وقد ظهر بنسبة ضئيلة أنه لا توجد علاقة بين الجاني والضحية حيث كانوا لصوص يحاولون سرقة منزل والكاميرا قد صورت الجريمة.

أماكن كاميرات المراقبة: جاء في المرتبة الثانية بنسبة (٤١,٧%) مكان ظاهر مثل الشارع، خارج وداخل المنزل، أماكن العمل. أي كان مكان تلك الكاميرات ظاهرًا في جميع الحالات التي كان دور الكاميرا فيها هو أداة فقط لتصوير الجريمة ومن ثَم اكتشافها. وكانت في مكان سري مثل المنزل لحالة وحيدة حيث كانت كاميرا المراقبة مُثبته لإثبات الواقعة لأن الزوجة كانت تريد أن تثبت فعل خيانة زوجها لها.

متغيِر كيفية كسب الجُناة ثقة الضحايا: استغلال أن المكان عام مثل تركيب الكاميرات على فيلا أو أماكن العمل، التظاهر بأنهم يطلبون صدقة.

متغيِر إتمام الجريمة: تم إتمام جميع الجرائم نظرًا لأن الحالات قد تم اختيارها بطريقة عمدية بحيث يكون لكاميرا المراقبة دور في اكتشاف الجريمة، في حين أنه في إحدى الحالات لم تتم الجريمة حيث لم يكن هدف الجُناه هو التصوير بل إنهم قد تم تصويرهم أثناء كسرهم بوابة عمارة.

متغير طبيعة مكان حدوث الجريمة: كان في المُدن.

نتائج استخدام كاميرات المراقبة: جاء في المرتبة الثانية بنسبة (٣٨,٥%) تعزيز الأمن والحماية وتحقيق العدالة والكشف عن الجرائم. والمرتبة الثالثة بنسبة (٧,٧%) تعرض أصحاب كاميرات المراقبة للاعتداء من الجُناة الذين تم تصوير جرائمهم بمحض القدر. وبالنسبة لدور كاميرا المراقبة في تعزيز الأمن: فظهر أنه ليس بالضرورة أن تكشف الكاميرا عن جريمة قام بها شخص آخر غير صاحب الكاميرا، بل حسبما جاء في الدراسة الميدانية فقد حدث وكشفت الكاميرا عن جريمة قتل قام بها صاحب الكاميرا نفسه. وحسب الآراء الواقعية على لسان أحد أصحاب المحلات التي تعرضت لعملية سرقة فاشلة (قال: الحادثة اللي حصلت دي أكدت لي أن تركيب الكاميرات بقى مهم جدًا دلوقت، بقى زيها زي القفل الحديدي، الواحد بقى بيعرف ينام مرتاح عشان لو حصل حاجة بنعرف مين اللي عملها). وخلاصة القول أنه في كثير من الحالات تكون كاميرا المراقبة هي الوسيلة الوحيدة لإثبات من الفاعل في جرئم

السرقات والاعتداءات وحتى الخيانة الزوجية، حيث يتم استخدام الكاميرات الآن في إثبات أي شك تجاة الأشخاص حتى لا يتم التحدث وظلم الأشخاص بدون دليل. وأخيرًا يُمكن إيجاز نتيجة مهمة وهي: بالرغم من الإثبات الفعلي على أهمية وجود كاميرات المراقبة في كشف ملابسات حدوث الجرائم، إلا أن العلاقات بين الأفراد أصبحت يشوبها القلق بدلًا من الأمان والثقة، ذلك تحسبًا بأن أي موقف يومي ربما يتم تصويره واستخدامه كأداة ضغط على الأفراد. وقد حدث في إحدى الحالات لم يتم ذِكرها في الدراسة الميدانية: أن زوج كان مسافرًا يعمل في إحدى الدول خارج مصر، ويضع كاميرا مراقبة سرية لزوجته وأبنائه في مصر، عبارة عن لمبة إضاءة ومغناطيس تجسس، فكان يرى ويسمع ليس موقف يومي واحد بل كل الأحداث اليومية، عندما حدث مشاكل بينهم بعد ذلك هددها بصور أهلها وهم عندها في المنزل أو أن تتنازل عن حقوقها ويتم الانفصال.

متغيِر حجم خسائر الضحايا: جاء في المرتبة الثانية بنسبة (٢١,٥%) أشياء عينية. وتساوى في المرتبة الأخيرة بنسبة (٧,١ %) القتل العَمد، مرض نفسي. وبذلك فقد تنوعت أشكال الخسارة التي افتعلها المجرمون لضحاياهم؛ حيث تدرجت صعوبتها من أشياء مادية كالأموال والأدوات المكتبية والذهب وكسر في بوابة المنزل، مرورًا بإصابات معنوية كمرض نفسي، إلى أن وصل إلى كارثة القتل العمد. وكل هذا كان للكاميرات دور أساسي فيه بشكل إيجابي بحيث تمت الخسارة ورصدتها الكاميرا.

متغيِر رد فعل الضحايا بعد حدوث الجريمة: جاء في المرتبة الثانية بنسبة (١٥,٤%) البحث عن الجاني في تسجيلات كاميرا الجيران، أيضًا كان هناك زيادة الحرص في تأمين المنشآت بعد اكتشاف الكاميرات لجرائم السرقة التي تعرضت لها المنشأة، حيث أنه في إحدى الحالات لغى المجني عليه فتح بوابة المنزل من البوابة الخارجية التي تعرضت للكسر واقتصر الأمر على إمكانية فتح البوابة من الشقة فقط باستخدام الكهرباء أو فتحها بالمفتاح الشخصي العادي الموجود مع أفراد الأسرة. وفي إحدى الحالات تم طلب الطلاق بعد إثبات الجريمة على الزوج.

متغيِر القبض على الجُناة: تم في جميع الحالات التي تم الإبلاغ الرسمي فيها، إلا أنه في بعض الحالات لم يتم الإمساك بالجُناة على الرغم من إتمام الجريمة لأنه لم يتم الإبلاغ الرسمي في الشرطة.

عاشرًا: توصيات الدرسة:

خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات تبعًا لـ (هدفها الثاني: اقتراح رؤية لكيفية التعامل مع إيجابيات وسلبيات استخدام كاميرات المراقبة) وفقًا لأربع محاور كما يلي:

المحور الأول: توصيات خاصة بالفرد	
١	عدم الثقة المطلقة في الأشخاص، ذلك لأن سهولة استخدام كاميرات المراقبة الآن حولها من شيء إيجابي إلى سلبي في بعض الأوقات، حيث يتم استخدامها كأداة إيذاء للآخر بدلًا من النفع.
٢	أخذ الحذر عند التواجد في أي مكان؛ فعلى سبيل المثال قد ظهرت مؤخرًا كاميرات مراقبة حديثة يتم إخفائها في إكسسوارات السيارات الملاكي وصالات چيم السيدات بل والعيادات الخاصة، ويتم تصوير الأفراد باستخدامها.
٣	يُفضل تركيب كاميرات المراقبة خارج الشقة فقط وليس بداخلها، تحسبًا لأن يكون الشخص الفني الذي يقوم بتركيب الكاميرات ليس لديه أمانة إن ركب كاميرات داخل الشقة ويقوم بمراقبة أهل المنزل ويصورهم.
٤	الحرص عند تبديل الملابس في بروفة أي محل، بالإضافة إلى الحذر من ترك رقم الموبايل الشخصي لصاحب المحل. فحسبما أشارت إحدى الحالات -لم يتم ذِكرها في الدراسة الميدانية- أنه قد حدث مع أختها عند شراء ملابس أن خدعها صاحب المحل أنه سوف يقوم بعمل مسابقة وسحب رقم موبايل إحدى زبائن المحل لتكسب هدية، وبالفعل تركت الفتاة رقم موبايلها بعد شراء الملابس، وبعد أن رجعت إلى المنزل فوجئت بأن صاحب المحل يبتزها برسائل وصور وفيديو لها أثناء قياسها الملابس في بروفة المحل.
٥	يجب على أصحاب كاميرات المراقبة الحذر الشديد إن انقطع التيار الكهربائي؛ لأنه في بعض الحالات تكون تلك هي الفرصة المناسبة لكي يرتكب المجرمون جرائمهم. فقد حدث في مدينة شربين أن انتظر شابين وقت انقطاع الكهرباء الذي كان معلوم لديهم حيث كان يقطع يوميًا في نفس الموعد، واستدرجوا شاب في إحدى الشوارع التي بها كاميرا مراقبة لكنها لا تعمل لأن التيار الكهربائي مفصول، حيث أوهموه أنهم يريدون المصالحة معه لأنهم كانوا عايروه بأمه التي كانت مهنتها عبارة عن بيع منتجات غذائية بسيطة في السوق، وبالفعل صدقهم هذا الشاب وذهب معهم، ولكنهم قتلوه بالسلاح الأبيض، ولكن القدر لم يكن حسبما خططوا فقد رآهم أحد المارة في الشارع، واشتهرت تلك الجريمة جدًا لأن القاتلون إخوات ووالدهم غني وساوم الأم لتتنازل عن القضية وحق ابنها.

المحور الأول: توصيات خاصة بالفرد	
عدم أخذ الأمان الكامل بعد تركيب كاميرات المراقبة. لأن بعض اللصوص الآن يتخذون إجرآت حماية لأنفسهم ضد تلك الكاميرات، بأن يغطوا وجوههم عند ارتكاب الجرائم بالإضافة إلى السرقة أثناء الليل حيث تقل الرؤية الواضحة خلال كاميرات المراقبة إذا كانت لا توجد إضاءة جيدة للمكان. فقد حدث في مدينة دمياط القديمة أن قام أحد اللصوص بالسرقة، وبالفعل صورته كاميرا مراقبة ولكن لم يتم التوصل إليه لأنه كان يغطي وجهه بمعطافًا ويرتدي قبعة، والوقت ليل في الشتاء. وبعض المجرمون يكونون من خارج المدينة فلا يعلمون بوجود كاميرا مراقبة في المكان، وينفذون جرائمهم بدون قلق. فقد حدث في مدينة السرو التابعة لمحافظة دمياط أيضًا أن حاول أحد المجرمون اختطاف طفل كان يلعب مع بعض الأطفال في الشارع ليلًا لكن الطفل قام بالصراخ فهرب هذا المجرم، وبالفعل صورته كاميرا مراقبة لكن لم يستدل عليه أحد حيث أنه لم يكن من هذه المدينة أصلًا، فلو كان أتم جريمته واختطف الطفل لبيع أعضاءه مثلًا، ماذا كان سوف يُجدي وقتها بعد قتل الطفل واطمئنان المجرم لعدم رؤيته، حتى ولو تم الوصول إليه عن طريق تصوير كاميرا المراقبة، لكن بعدما كان الطفل قد قُتل؟.	٦
عدم الثقة الكاملة في الأشخاص الذين نعرفهم عن طريق العمل. لأنهم ربما يخفون الحقد والضغينة، ويقومون باستخدام كاميرات المراقبة في أول فرصة تُتاح لهم مستغلِين أن تلك تكنولوجيا التصوير تمنحهم فرصة الإيذاء من خلف الستار دون الإيذاء المباشر.	٧
عند الشروع في تركيب كاميرات مراقبة، يجب الاستعانة بشركات تأمين ذات ثقة، ويُفضل أن تكون ذات شهرة لأنها سوف تسعى للحفاظ على سمعتها بين الناس في هذا المجال.	٨

المحور الثاني: توصيات خاصة بالأسرة	
تنشئة الأبناء على فكرة أن لكل الأشياء من حولنا جانب إيجابي وآخر سلبي، ومهارتنا كبَشر أن نستفيد من الجانب الإيجابي ونتجنب السلبي.	١

المحور الثالث: توصيات خاصة بالمجتمع	
عمل حملات توعية للتدريب على اكتشاف أماكن تواجد كاميرات المراقبة المخفية، والتعرف على رد الفعل السليم عند وجود أي كاميرات من ذلك النوع.	١
إصدار قانون يختص بتنظيم ضوابط استخدام كاميرات المراقبة في مصر، مع الوضع في الاعتبار تطبيق العقاب الرادع لأي شخص تسول له نفسه انتهاك خصوصية الآخرين وتصويرهم دون علمهم.	٢
التشجيع على تركيب كاميرات المراقبة، مع تحسين الإضاءة حولها ليلًا لتوضيح ما يحدث بوضوح وإظهار ملامح أي شخص يحاول اختراق القانون والأعراف الاجتماعية.	٣
إنشاء هيئة يكون دورها رقابي على المحلات والمولات والشركات، للكشف عن الكاميرات المخفية.	٤
يجب الانتباه لنقطة أن تواجد كاميرا مراقبة في إحدى المناطق المجتمعية لا يعني أنها تخدم تلك المنطقة فقط، بل ربما تتعدى خدماتها إلى المناطق المجاورة والبعيدة أيضًا التي لا يوجد بها كاميرا. حيث أنه في إحدى الحالات لم يتم ذكرها في الدراسة الميدانية أنه قد تمت إحدى الجرائم الساعة الثالثة فجرًا في منطقة داخلية لم يكن بها كاميرا مراقبة، ولم يتم الوصول إلى الجاني إلا بعد مراجعة كاميرات المراقبة في المناطق الخارجية الرئيسية حيث أنه لم يمر أحد غيره أمام الكاميرات في تلك الساعة المتأخرة من الليل. فعلى الرغم من أن الجاني من نفس المكان وعلى علم بوجود الكاميرات، إلا أنه لم يخطر بباله أن الأهالي سوف يراجعون فيديوهات الكاميرات الموجودة في تلك الأماكن البعيدة عن مكان حدوث الجريمة.	٥

المحور الرابع: توصيات خاصة بالضحايا	
الإبلاغ الرسمي السريع عن الجاني الذي قام بالتصوير بكاميرا مخفية، يمنعه من التمادي في إيذاء الضحية، ويوقف استدراجه لضحايا جُدد.	١
محاولة جمع أكبر عدد من الأدلة التي تُثبت أفعال الجاني ضد الضحية، حتى لا يستطيع الإنكار عند مواجهته رسميًا أو غير رسمي.	٢

الهوامش

(١) آمال عبد الجبار حسوني: ٢٠١٧م، كاميرات المراقبة بين دواعي الاستعمال وانتهاك الخصوصية، مجلة الحقوق – كلية القانون الجامعة المستنصرية، ص٠.
https://mhj.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mhj/article/download/232/106

(٢) حمادة حسن محمد حسن: ٢٠٢٣م، كاميرات المراقبة في الفقه الإسلامي والقانون، مجلة الدراسات العربية – كلية دار العلوم – جامعة المنيا، ص٢٣٠٥. https://journals.ekb.eg/article-311544-a43714a652873e 725fe4f72759943367 .pdf

(٣) أسماء جابر علي مهران: ٢٠٢٤م، فحص انعكاسات نشر الجريمة المشهودة التي تم ضبطها بوساطة كاميرا المراقبة أو الهواتف الذكية أو البث المباشر على نمذجة السلوك الإجرامي وتقليد الجريمة من قبل مجرمي التقليد، مجلة كلية الآداب – جامعة بني سويف – ع٧١، ص٣٥٥.
10.21608/jfabsu.2024.246973.1291

(4) Şeymanur Aktı, Gözde Ayşe Tataroğlu, Hazım Kemal Ekenel: 2019, Vision-based Fight Detection from Surveillance Cameras, Ninth International Conference on Image Processing Theory "Tools and Applications" - Istanbul - Turkey - IEEE Xplore. 10.1109/IPTA.2019.8936070

(5) Xiaogang Wang: 2013, Intelligent multi-camera video surveillance: A review, Pattern Recognition Letters - Volume 34 Issue 1 - Elsevier. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S016786551200219X

(6) Samuel Herodotou, Feng Hao: 2023, Spying on the Spy: Security Analysis of Hidden Cameras, Network and System Security - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-3-031-39828-5-19

(7) Gustav Alexandrie: 2017, Surveillance cameras and crime: a review of randomized andnatural experiments, Journal of Scandinavian Studies in Criminology and Crime Prevention - Vol. 18 No. 2 -Routledge, p. p. 210, 211. https://doi.org/10.1080/14043858.2017.1387410

(8) Matthew P. J. Ashby: 2017, The Value of CCTV Surveillance Cameras as an Investigative Tool: An Empirical Analysis, European Journal on Criminal Policy and Research - Volume 23 - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/s10610-017-9341-6

(٩) حبيبة زلاقي: ٢٠١٨م، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية – الجزائر – عدد١٧، ص. ص. ٧٧٢، ٧٧٣.
https://asjp·cerist.dz/en/article/33860

(١٠) رزوق بوسيف، العقون محمد: ٢٠٢٤م، الجرائم ضد الإنسانية، كلية الحقوق- جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، ص:أ.
https://dspace.univ-temouchent.edu.dz/handle/123456789/4767

(١١) نورا بخيت عبد الرحيم معتوق: ٢٠٢١م، الجرائم الالكترونية ومخاطرها على الشباب الجامعي، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية- جامعة أسيوط- مجلد١٦ عدد٢، ص١٥٦. 10.21608/aial.2021.98016.1172

(١٢) بلعيد إلهام: ٢٠٢٢م، الجرائم المستحدثة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية- مجلد٩ عدد٢، ص٥١٦. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/86/9/2/194432

(١٣) سحر قرشي ابوالحسن الشويخ: ٢٠١٩م، أثر التنمر على حدوث الجريمة في المجتمع، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- عدد١٠، ص٤٠. https://journals.ekb.eg/article-142350-16ccf5663d3e988f2ab5bae39cb717c0.pdf

(١٤) أحمد توفيق المجالي، سليم أحمد القيسي: ٢٠٢٠م، مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي، مجلة التربية كلية التربية بالقاهرة جامعة الأزهر- مجلد٣٩ عدد١٨٨ ج٥، ص٣٥٤. 10.21608/jsrep.2020.152940

(15) Simen Thys, Wiebe Van Ranst, Toon Goedeme: 2019, Fooling Automated Surveillance Cameras: Adversarial Patches to Attack Person Detection, Proceedings of the IEEE/CVF Conference on Computer Vision and Pattern Recognition (CVPR) Workshops. https://openaccess.thecvf.com/content-CVPRW-2019/html/CV-COPS/Thys-Fooling-Automated-Surveillance-Cameras-Adversarial-Patches-to-Attack-Person-Detection-CVPRW-2019-paper.html

(١٦) مفتاح ميلاد الهديف، جمعة عبد الحميد شنيب: ٢٠٢٢م، الجرائم الإلكترونية، مجلة التربوي كلية التربية جامعة المرقب - عدد٢٠، ص١٤٣.
http://dspace.elmergib.edu.ly/xmlui/handle/123456789/863

(١٧) هاله محمد إمام: ٢٠٢٤م، الجرائم السيبرانية في الميتافيرس، المجلة القانونية كلية الحقوق فرع الخرطوم جامعة القاهرة- مجلد٢٢ عدد٢، ص٧٠١. 10.21608/jlaw.2024.393356

(١٨) باسل سعود العنزي: ٢٠٢٥م، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حدوث الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الأمنية بدولة الكويت، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية- مجلد٣٦ ج٣ (الفلسفة وعلم النفس والاجتماع)، ص٢٧٠. 10.21608/sjam.2024.340276.2492

(١٩) أسماء حسن عامر: ٢٠٢٢م، استخدام كاميرات المراقبة وأثره على الحق في الصورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)- مجلد١٢ عدد٧٩، ص٥١٤. 10.21608/MJLE.2022.235656

(20) Omobayo A. Esan, Isaac O. Osunmakinde: 2022, A Computer Vision Model for Detecting Suspicious Behaviour from Multiple Cameras in Crime Hotspots Using Convolutional Neural Networks, Communications in Computer and Information Science - vol 1678 - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-3-031-18697-4-16

(٢١) سعود عبد القادر الشاعر: ٢٠٢٣م، دور الذكاء الإصطناعي في تفعيل إجراءات التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (المنصورة)- مجلد١٣ عدد٨٣، ص٢٦. 10.21608/mjle.2023.300578

(22) Ashutosh Pawade, Rohan Anjaria, V. R. Satpute: 2021, Suspicious Activity Detection for Security Cameras, Applications of Advanced Computing in Systems - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-981-33-4862-2-22

(٢٣) رضوان النكادى: ٢٠٢٤م، آفاق الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي، كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي.. تحديات قانونية وأخلاقية- المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص ص: ٣٩٢: ٤٢١.

https://democraticac.de/wp-content/uploads/2024/08/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9.pdf

(24) Piotr Matczak, Andrzej Wójtowicz, Adam Dąbrowski, Krzysztof Mączka: 2022, Cost-Effectiveness of CCTV Surveillance Systems: Evidence from a Polish City, European Journal on Criminal Policy and Research - Volume 29 - Springer Nature, p. p. 555–577. https://doi.org/10.1007/s10610-022-09527-5

(25) Yeondae Jung, Andrew P. Wheeler: 2021, The effect of public surveillance cameras on crime clearance rates, Journal of Experimental Criminology - Volume 19 - Springer Nature, p. p. 143: 164. https://doi.org/10.1007/s11292-021-09477-8

(26) Ahmed Abdelmoamen Ahmed, Mathias Echi: 2021, Hawk-Eye: An AI-Powered Threat Detector for Intelligent Surveillance Cameras, IEEE Access - Volume 9, p. p. 63283 – 63293. 10.1109/ACCESS.2021.3074319

(27) Giovanni Circo, Edmund McGarrell: 2020, Estimating the impact of an integrated CCTV program on crime, Journal of Experimental Criminology - Volume 17 - Springer Nature, p. p. 129: 150. https://doi.org/10.1007/s11292-019-09404-y

(28) Anna Gurinskaya: 2020, Predicting citizens' support for surveillance cameras. Does police legitimacy matter?, International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice - Volume 44, Issue 1-2 - Taylor& Francis, p. p. 63: 83. https://doi.org/10.1080/01924036.2020.1744027

(29) Junia Valente, Keerthi Koneru, Alvaro Cardenas: 2019, Privacy and Security in Internet-Connected Cameras, IEEE International Congress on Internet of Things (ICIOT) - Milan - Italy, p. p. 173: 180. 10.1109/ICIOT.2019.00037

(30) K. N. Karthick Kumar, H. Natraj, T. Prem Jacob: 2017, Motion activated security camera using raspberry Pi, International Conference on Communication and Signal Processing (ICCSP) - Chennai - India - IEEE Xplore, pp. 1598-1601. 10.1109/ICCSP.2017.8286658

(31) Po Kong Lai, Marc Décombas, Kelvin Moutet, Robert Laganière: 2016, Video summarization of surveillance cameras, 13th IEEE International Conference on Advanced Video and Signal Based Surveillance (AVSS) - Colorado Springs, CO, USA. 10.1109/AVSS.2016.7738018

(٣٢) عبدالرازق احمد محمد الميري: ٢٠٢٤م، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي.. تحديات قانونية وأخلاقية– المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص ص: ٤٥: ٦٢.

https://democraticac.de/wp-content/uploads/2024/08/%D9%85%D8% B3% D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9.pdf

(٣٣) آية محمد محمد رشاد رزق: ٢٠٢٤م، دور صحافة الفيديو في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية، مجلة بحوث كلية الآداب– جامعة المنوفية – مجلد٣٥ عدد١٣٨,٤ ج٤ المكتبات والمعلومات والإعلام، ص ص: ٣– ٣٤.

10.21608/SJAM.2024.286480.2303

(٣٤) محمد الزعابي: ٢٠٢٢م، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحديد هوية مرتكب الجريمة وحجيتها في الإثبات الجنائي (دراسة مقارنة)، جامعة أبو ظبي. https://repository-api.adu.ac.ae/items/e97ed23d-015e-4080-a0a0-15739ffe17af/full

(35) Daisuke Takagi, Mamoru Amemiya, Takahito Shimada: 2022, What do security cameras provide for society? The influence of cameras in public spaces in Japan on perceived neighborhood cohesion and trust, Journal of Experimental Criminology - Volume 18 - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/s11292-020-09437-8

(36) Hao Sheng, Keniel Yao, Sharad Goel: 2021, Surveilling Surveillance: Estimating the Prevalence of Surveillance Cameras with Street View Data, AIES '21: Proceedings of the 2021 AAAI/ACM Conference on AI, Ethics, and Society - ACM Digital Library. https://doi.org/10.1145/3461702.3462525

(37) Prince Waqas Khan, Yung-Cheol Byun, Namje Park: 2020, A Data Verification System for CCTV Surveillance Cameras Using Blockchain Technology in Smart Cities, Electronics - Vol. 9 Issue 3 - MDPI. https://doi.org/10.3390/electronics9030484

(٣٨) عبدالحق بولنوار: ٢٠٢٢م، إثبات خطأ الأجير بوسيلة كاميرا المراقبة، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية– عدد٩، ص١٦٠.

https://revues.imist.ma/index.php/RERJ/article/view/42851/22000

(39) Krisztián Bálint: 2021, The connection of a Blockchain with Students' Attendance Register based on Security Cameras, IEEE 19th International Symposium on Intelligent Systems and Informatics (SISY) - Subotica - Serbia. doi: 10.1109/SISY52375.2021.9582496

(٤٠) فايق عوضين: ٢٠٢٢م، استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية– الجزء الأول "ماهية الذكاء الاصطناعي ومجالات استخداماته الأمنية"، المجلة الجنائية القومية – مجلد٦٥ عدد١، ص٢٣.

(41) Billy Henson: 2020, Routine Activities, Springer, p. 472. https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-319-78440-3-23.pdf

(٤٢) إيمان الصياد: ٢٠١٩م، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري من وجهة نظر الشباب الجامعي– دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة كفر الشيخ، حوليات آداب عين شمس– مجلد٤٧ عدد يناير، ص٤٣٨.

https://aafu.journals.ekb.eg/article-54495.html?lang=ar

(٤٣) مروة سليمان: ٢٠٢٢م، نظرية الأنشطة الروتينية: نظرية جديدة لفهم الجرائم السيبرانية، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية– مجلد٦ عدد٦. https://ejsbs.journals.ekb.eg/article-270701-37402.html

(٤٤) أمينة إبراهيم الأميري: ٢٠٢٢م، أثر استخدام التكنولوجيا كنشاط روتيني في زيادة معدلات الجريمة، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد– مجلد١٤٣ عدد١٤٣، ص٣٠٣. https://doi.org/10.31973/aj.v1i143.1838

(٤٥) نهى فريد بكري: ٢٠٢٥م، الجريمة المعلوماتية– قراءة سوسيولوجية للنظريات الاجتماعية الحديثة المُفسّرة لها، مجلة الخدمة الاجتماعية– الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين– مجلد٨٤ عدد١، ص١٢٢. 10.21608/egjsw.2025.367300.1453

(٤٦) يمينة لعبيدي، صبرينة رماش: ٢٠٢٤م، تحليل سلوك ضحايا "جريمة النصب والاحتيال" والعوامل المحيطة بهم وفق نظرية الأنشطة الروتينية (دراسة حالة بولاية تبسة)، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية– مجلد٩ عدد١، ص٣٢٥.

https://asjp.cerist.dz/en/article/244435

(47) Nicholas Branic: 2015, Routine Activities Theory, Wiley Online Library. https://doi.org/10.1002/9781118519639.wbecpx059

(48) Lacey Schaefer: 2021, Routine Activity Theory, Criminology and Criminal Justice - Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190264079.013.326

(٤٩) رانيا حاكم كامل محمد إبراهيم: ٢٠٢٣م، الأبعاد الاجتماعية لجريمة هتك العرض بالرضا "نيابة الطفل بالقاهرة نموذجًا"، مجلة البحث العلمي في الآداب (العلوم الاجتماعية والإنسانية)– كلية البنات جامعة عين شمس– مجلد٢٤ عدد٨، ص٤٩. 10.21608/JSSA.2023.338433

(50) Uğur Argun, Murat Dağlar: 2016, Examination of Routine Activities Theory by the property Crime, International Journal of Human Sciences - Volume 13 Issue 1, p. 1190. 10.14687/ijhs.v13i1.3665

قائمة المصادر والمراجع

١- آمال عبد الجبار حسوني: ٢٠١٧م، كاميرات المراقبة بين دواعي الاستعمال وانتهاك الخصوصية، مجلة الحقوق- كلية القانون الجامعة المستنصرية.
https://mhj.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mhj/article/download/232/106

٢- حمادة حسن محمد حسن: ٢٠٢٣م، كاميرات المراقبة في الفقه الإسلامي والقانون، مجلة الدراسات العربية- كلية دار العلوم- جامعة المنيا.
https://journals.ekb.eg/article-311544-a43714a652873e725fe4f72759943367.pdf

٣- أسماء جابر علي مهران: ٢٠٢٤م، فحص انعكاسات نشر الجريمة المشهودة التي تم ضبطها بوساطة كاميرا المراقبة أو الهواتف الذكية أو البث المباشر على نمذجة السلوك الإجرامي وتقليد الجريمة من قبل مجرمي التقليد، مجلة كلية الآداب- جامعة بني سويف- ع٧١.
10.21608/jfabsu.2024.246973.1291

4- Şeymanur Aktı, Gözde Ayşe Tataroğlu, Hazım Kemal Ekenel: 2019, Vision-based Fight Detection from Surveillance Cameras, Ninth International Conference on Image Processing Theory "Tools and Applications" - Istanbul - Turkey - IEEE Xplore. 10.1109/IPTA.2019.8936070

5- Xiaogang Wang: 2013, Intelligent multi-camera video surveillance: A review, Pattern Recognition Letters - Volume 34 Issue 1 - Elsevier. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S016786551200219X

6- Samuel Herodotou, Feng Hao: 2023, Spying on the Spy: Security Analysis of Hidden Cameras, Network and System Security - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-3-031-39828-5-19

7- Gustav Alexandrie: 2017, Surveillance cameras and crime: a review of randomized andnatural experiments, Journal of Scandinavian Studies in Criminology and Crime Prevention - Vol. 18 No. 2 -Routledge. https://doi.org/10.1080/14043858.2017.1387410

8- Matthew P. J. Ashby: 2017, The Value of CCTV Surveillance Cameras as an Investigative Tool: An Empirical Analysis, European Journal on Criminal Policy and Research - Volume 23 - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/s10610-017-9341-6

٩- حبيبة زلاقي: ٢٠١٨م، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية- الجزائر- عدد١٧.
https://asjp.cerist.dz/en/article/33860

١٠- رزوق بوسيف، العقون محمد: ٢٠٢٤م، الجرائم ضد الإنسانية، كلية الحقوق- جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت.
https://dspace.univ-temouchent.edu.dz/handle/123456789/4767

١١- نورا بخيت عبد الرحيم معتوق: ٢٠٢١م، الجرائم الإلكترونية ومخاطرها على الشباب الجامعي، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية- جامعة أسيوط- مجلد١٦ عدد٢.
10.21608/aial.2021.98016.1172

١٢- بلعيد إلهام: ٢٠٢٢م، الجرائم المستحدثة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية- مجلد٩ عدد٢.
https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/86/9/2/194432

١٣- سحر قرشي أبوالحسن الشويخ: ٢٠١٩م، أثر التنمر على حدوث الجريمة في المجتمع، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- عدد١٠. https://journals.ekb.eg/article-142350-16ccf5663d3e988f2ab5bae39cb717c0.pdf

١٤- أحمد توفيق المجالي، سليم أحمد القيسي: ٢٠٢٠م، مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي، مجلة التربية كلية التربية بالقاهرة جامعة الأزهر- مجلد٣٩ عدد١٨٨ ج٥.
10.21608/jsrep.2020.152940

15- Simen Thys, Wiebe Van Ranst, Toon Goedeme: 2019, Fooling Automated Surveillance Cameras: Adversarial Patches to Attack Person Detection, Proceedings of the IEEE/CVF Conference on Computer Vision and Pattern Recognition (CVPR) Workshops. https://openaccess.thecvf.com/content-CVPRW-2019/html/CV-COPS/Thys-Fooling-Automated-Surveillance-Cameras-Adversarial-Patches-to-Attack-Person-Detection-CVPRW-2019-paper.html

١٦- مفتاح ميلاد الهديف، جمعة عبد الحميد شنيب: ٢٠٢٢م، الجرائم الإلكترونية، مجلة التربوي كلية التربية جامعة المرقب- عدد٢٠.
http://dspace.elmergib.edu.ly/xmlui/handle/123456789/863

١٧- هالة محمد إمام: ٢٠٢٤م، الجرائم السيبرانية في الميتافيرس، المجلة القانونية كلية الحقوق فرع الخرطوم جامعة القاهرة- مجلد٢٢ عدد٢. 10.21608/jlaw.2024.393356

١٨- باسل سعود العنزي: ٢٠٢٥م، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حدوث الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الأمنية بدولة الكويت، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية- مجلد٣٦ ج٣ (الفلسفة وعلم النفس والاجتماع).

10.21608/sjam.2024.340276.2492

١٩- أسماء حسن عامر: ٢٠٢٢م، استخدام كاميرات المراقبة وأثره على الحق في الصورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)- مجلد١٢ عدد٧٩.
10.21608/MJLE.2022.235656

20- Omobayo A. Esan, Isaac O. Osunmakinde: 2022, A Computer Vision Model for Detecting Suspicious Behaviour from Multiple Cameras in Crime Hotspots Using Convolutional Neural Networks, Communications in Computer and Information Science - vol 1678 - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-3-031-18697-4-16

٢١- سعود عبد القادر الشاعر: ٢٠٢٣م، دور الذكاء الإصطناعي في تفعيل إجراءات التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)- مجلد١٣ عدد٨٣. 10.21608/mjle.2023.300578

22- Ashutosh Pawade, Rohan Anjaria, V. R. Satpute: 2021, Suspicious Activity Detection for Security Cameras, Applications of Advanced Computing in Systems - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-981-33-4862-2-22

٢٣- رضوان النكادى: ٢٠٢٤م، آفاق الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي، كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي.. تحديات قانونية وأخلاقية – المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2024/08/%D9%85%D8% B3%D8% AA%D9% 82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8% B0%D9%83% D8% A7% D8%A1-%D8% A7%D9%84%D8%A7%D8% B5%D8%B7%D9% 86%D8% A7%D8% B9%D9%8A-%D8% AA%D8% AD%D8%AF%D9%8A% D8%A7% D8%AA-%D9%82% D8%A7%D9% 86% D9%88%D9%86%D9%8A% D8%A9-% D9%88%D8%A3%D8% AE%D9%84%D8% A7% D9%82 %D9%8A% D8% A9 .pdf

24- Piotr Matczak, Andrzej Wójtowicz, Adam Dąbrowski, Krzysztof Mączka: 2022, Cost-Effectiveness of CCTV Surveillance Systems: Evidence from a Polish City, European Journal on Criminal Policy and Research-Volume 29-Springer Nature. https://doi.org/10.1007/s10610-022-09527-5

25- Yeondae Jung, Andrew P. Wheeler: 2021, The effect of public surveillance cameras on crime clearance rates, Journal of Experimental Criminology - Volume 19 - Springer Nature.

https://doi.org/10.1007/s11292-021-09477-8

26- Ahmed Abdelmoamen Ahmed, Mathias Echi: 2021, Hawk-Eye: An AI-Powered Threat Detector for Intelligent Surveillance Cameras, IEEE Access - Volume 9. 10.1109/ACCESS.2021.3074319

27- Giovanni Circo, Edmund McGarrell: 2020, Estimating the impact of an integrated CCTV program on crime, Journal of Experimental Criminology - Volume 17 - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/s11292-019-09404-y

28- Anna Gurinskaya: 2020, Predicting citizens' support for surveillance cameras. Does police legitimacy matter?, International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice - Volume 44, Issue 1- 2 – Taylor & Francis. https://doi.org/10.1080/01924036.2020.1744027

29- Junia Valente, Keerthi Koneru, Alvaro Cardenas: 2019, Privacy and Security in Internet-Connected Cameras, IEEE International Congress on Internet of Things (ICIOT) - Milan - Italy. 10.1109/ICIOT.2019.00037

30- K. N. Karthick Kumar, H. Natraj, T. Prem Jacob: 2017, Motion activated security camera using raspberry Pi, International Conference on Communication and Signal Processing (ICCSP) - Chennai - India - IEEE Xplore. 10.1109/ICCSP.2017.8286658

31- Po Kong Lai, Marc Décombas, Kelvin Moutet, Robert Laganière: 2016, Video summarization of surveillance cameras, 13th IEEE International Conference on Advanced Video and Signal Based Surveillance (AVSS) - Colorado Springs, CO, USA. 10.1109/AVSS.2016.7738018

٣٢- عبدالرازق احمد محمد الميري: ٢٠٢٤م، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي.. تحديات قانونية وأخلاقية- المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

https://democraticac.de/wp-content/uploads/2024/08/%D9%85%D8%B3% D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B0% D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8% B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8% AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9% 88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D9% 4%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9.pdf

٣٣- آية محمد محمد رشاد رزق: ٢٠٢٤م، دور صحافة الفيديو في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية، مجلة بحوث كلية الآداب- جامعة المنوفية- مجلد٣٥ عدد١٣٨,٤ ج٤ المكتبات والمعلومات والإعلام. 10.21608/SJAM.2024.286480.2303

٣٤- محمد الزعابي: ٢٠٢٢م، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحديد هوية مرتكب الجريمة وحجيتها في الإثبات الجنائي (دراسة مقارنة)، جامعة أبو ظبي. https://repository-api.adu.ac.ae/items/e97ed23d-015e-4080-a0a0-15739ffe17af/full

35- Billy Henson: 2020, Routine Activities, Springer, p. 472. https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-319-78440-3-23.pdf

٣٦- إيمان الصياد: ٢٠١٩م، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري من وجهة نظر الشباب الجامعي- دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة كفر الشيخ، حوليات آداب عين شمس- مجلد٤٧ عدد يناير. https://aafu.journals.ekb.eg/article-54495.html?lang=ar

٣٧- مروة سليمان: ٢٠٢٢م، نظرية الأنشطة الروتينية: نظرية جديدة لفهم الجرائم السيبرانية، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية - مجلد٦ عدد٦. https://ejsbs.journals.ekb.eg/article-270701-37402.html

٣٨- أمينة إبراهيم الأميري: ٢٠٢٢م، أثر استخدام التكنولوجيا كنشاط روتيني في زيادة معدلات الجريمة، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد- مجلد١٤٣ عدد١٤٣. https://doi.org/10.31973/aj.v1i143.1838

٣٩- نهى فريد بكري: ٢٠٢٥م، الجريمة المعلوماتية- قراءة سوسيولوجية للنظريات الاجتماعية الحديثة المُفسّرة لها، مجلة الخدمة الاجتماعية- الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين- مجلد٨٤ عدد١. 10.21608/egjsw.2025.367300.1453

٤٠- يمينة لعبيدي، صبرينة رماش: ٢٠٢٤م، تحليل سلوك ضحايا "جريمة النصب والاحتيال" والعوامل المحيطة بهم وفق نظرية الأنشطة الروتينية (دراسة حالة بولاية تبسة)، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية - مجلد٩ عدد١. https://asjp.cerist.dz/en/article/244435

41- Nicholas Branic: 2015, Routine Activities Theory, Wiley Online Library. https://doi.org/10.1002/9781118519639.wbecpx059

42- Lacey Schaefer: 2021, Routine Activity Theory, Criminology and Criminal Justice - Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190264079.013.326

٤٣- رانيا حاكم كامل محمد إبراهيم: ٢٠٢٣م، الأبعاد الاجتماعية لجريمة هتك العرض بالرضا "نيابة الطفل بالقاهرة نموذجًا"، مجلة البحث العلمي في الآداب (العلوم الاجتماعية والإنسانية)- كلية البنات جامعة عين شمس- مجلد٢٤ عدد٨. 10.21608/JSSA.2023.338433

44- Uğur Argun, Murat Dağlar: 2016, Examination of Routine Activities Theory by the property Crime, International Journal of Human Sciences - Volume 13 Issue 1. 10.14687/ijhs.v13i1.3665

45- Daisuke Takagi, Mamoru Amemiya, Takahito Shimada: 2022, What do security cameras provide for society? The influence of cameras in public spaces in Japan on perceived neighborhood cohesion and trust, Journal of Experimental Criminology - Volume 18 - Springer Nature. https://doi.org/10.1007/s11292-020-09437-8

46- Hao Sheng, Keniel Yao, Sharad Goel: 2021, Surveilling Surveillance: Estimating the Prevalence of Surveillance Cameras with Street View Data, AIES '21: Proceedings of the 2021 AAAI/ACM Conference on AI, Ethics, and Society - ACM Digital Library. https://doi.org/10.1145/3461702.3462525

47- Prince Waqas Khan, Yung-Cheol Byun, Namje Park: 2020, A Data Verification System for CCTV Surveillance Cameras Using Blockchain Technology in Smart Cities, Electronics - Vol. 9 Issue 3 - MDPI. https://doi.org/10.3390/electronics9030484

٤٨- عبدالحق بولنوار: ٢٠٢٢م، إثبات خطأ الأجير بوسيلة كاميرا المراقبة، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية- عدد٩.

49- https://revues.imist.ma/index.php/RERJ/article/view/42851/22000

50- Krisztián Bálint: 2021, The connection of a Blockchain with Students' Attendance Register based on Security Cameras, IEEE 19th International Symposium on Intelligent Systems and Informatics (SISY) - Subotica - Serbia. doi: 10.1109/SISY52375.2021.9582496

٥١- فايق عوضين: ٢٠٢٢م، استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية- الجزء الأول "ماهية الذكاء الاصطناعي ومجالات استخداماته الأمنية"، المجلة الجنائية القومية - مجلد٦٥ عدد١.